

أثرُ انتحالِ المؤلفات النحويّة في سِيرة كتاب سيبويه
جُملَ الخليل ومُقدمة خَلف الأحمر
أنموذجينِ

: The Impact of Plagiarism on Grammar Works
Sībawayh^s Book Jumal Al-Khalil and Khalaf Al-Ahmar ^s Book Al-Muqadama as Selected Samples of the Research

د صالح كاظم عجيل علي
استاذ الدراسات اللغويّة المساعد
بجامعة بابل

By : Dr.Salah Kadhim Ajeel , Babylon University





ملخص البحث

تناول البحث اثر الانتحال على تطور الدرس النحوي وسبل تنقية هذا الدرس من رواسبه لتجنب اختلاط الأوراق ولإعطاء كل ذي حق حقه وتم اختيار أهم مؤلفين مشكوك في نسبتهما الى صاحبيهما مسارا لدراسة الانتحال وأثره السيئ على الدرس النحوي وهما كتاب (الجمل) المنسوب الى الخليل بن احمد الفراهيدي (ت ١٧٥هـ) والثاني (مقدمة في النحو) المنسوب الى خلف الاحمر(ت ١٨٠هـ) فيما توزع البحث على ثلاثة مباحث فضلا عن المقدمة ومن أهم النتائج التي خلص اليها هذا البحث ان الانتحال والتزييف شكك اولا بنزاهة أساطين اللغة العربية ومصداقية علمائها الأوائل كسيبويه وأستاذه الفراهيدي وثانيا بثقة متابعي الدرس النحوي وتاريخه ولاسيما علماء القرن الذي تأسست فيه الملامح الاولى للدراسات اللغويّة وحدّدت مرتكزاتها وأسس منطلقات النظريّة النحويّة وأنَّ نسبة هذه المؤلّفات انتحالاً إلى تلك الشخصيات الكبيرة التي أرستْ ملامح الفكر اللغويّ تضرب صميم الأصالة ، ومنبع التأسيس و أنَّ الانتحال والتدليس كان وللأسف مع أسماء الرعيل الأول في التأليف وهذه القضية تمسّ الأصالة والتبعية أمّا الأثر الكبير الذي خلّفه في الآثار النحوية فيتمثل في انعدام استقرار المصطلح النحويّ وزمان استعماله ، فضلاً عن تداخل الآراء العلمية ومدى ثباتها ونسبتها إلى أصحابها وتضييع حقّ المبدعين وتدليس الحقائق.



Abstract

This research discusses the impact of plagiarism on the development of grammar .It also explains the different ways to modify it in order to avoid confusion and give everyone their own suitable place.The study choses two of the most questionable books claimed to belong to their authors in order to show the negative impact played by plagiarism on grammar. These books are : Aljumal attributed to Khalil ibn Ahmad Al-Farahidi written in (175 higra) and Muqadama Fi Alnahu attributed to Khalaf Al-Ahmar (180 higra).The research is divided into three sections , beside the introduction .The most important finding of the research is that plagiarism and falsifying target in the first place the credibility of the top scholars of Arabic like Sibawayh and his student Al-Farahidi , and secondly it atlacks the reliability of the followers of grammar school and its history , in particular the scholars of the century in which the first features of linguistic studies were identified ,and foundations and the perspectives of the syntactic theory were established . This plagiarism and falsifying hit the essence of truth , in particular the earlier great names in order to affect grammar badly.This issue has caused massive instability in the use of grammatical terms, overlap of scientific opinions, their persistence and attribution to their authors , the loss of the rights of the authors and falsifying





المقدمة

الحمد لله ربّ العالمين وصلى الله على محمد وآله الطيبين الطاهرين.

عنوان البحث هذا كان مدة من الزمن أعم من سيرة كتاب سيبويه، فقد أطلقتُ أثر الانتحال في سيرة الدرس النحويّ وبتقادم العهد على مراجعته رأيتُ أن أجعله في سيرة كتاب سيبويه وأظنّ أن المضمون لا يختلف ويفي بالعنوان السابق ؛ لأنّ الدرس النحويّ هو كتاب سيبويه، وهو هو إلا أنَّ تخصيصه بالكتاب فيه جانبان يفتقر إليهما إطلاق الأثر في سيرة الدرس على نحو عام:

أحدهما: أنّ أثر الانتحال في سيرة الكتاب يعني أثره في جذور النظريّة النحويّة العربية ويعني أثره في الأصول، أمّا الأثر في سيرة الدرس على إطلاقه يعني الأثر في تطوّر الدرس النحويّ، ولا أظّنُ أنَّ تطوراً نحويّاً سيكون أو من الممكن أنْ نتحدث عنه إذا أُجتثت الجذور الأولى وسُدّدت سهام تشويه السيرة إلى أُصولنا، أمّا تأريخ الدرس النحوي وسيرته فقائمة في البحث التزاماً وتضمّناً ومطابقةً، فالدفاع عن الأصول يعني دفاعاً ومتابعةً لتطوّر سيرة تلك الأصول وما آلت إليه إلى يومنا هذا.

والآخر: أنَّ تخصيص الأثر في كتاب سيبويه فيه مفارقة" لطيفةٌ تصبُّ في صلب الموضوع، فقد ضمَّ العنوانُ شخصيّةً واحدةً بعلمينِ أو توجهينِ مختلفين، فعلم الخليل في كتاب الجُمل مشكوكٌ فيه، وعلم الخليل في الكتاب مجزومٌ به، فتأمّل رزيّة الانتحال.

كتبتْ يد البشر كلاماً قيل: إنَّ وحياً نزل به، ووُضعت الأحاديث ونسبوها الى رسول الله صلى الله عليه وآله، وقالوا شعراً منتحلاً ليروى عن فحلٍ من شعراء العربية حتى تطوّر الأمر بكتابة المصنفات ونسبتها إلى مَن يشاؤون من الأعلام ، وهذه الظاهرة غير خفية في تراثنا العربي وفي اختصاصات شتى.

والدراسات النحويّة واحدة من هذه الاختصاصات التي كانت لها الحصة الكبرى في تزييف آثارها واربالك مسيرتها العلمية وتضليل تأريخها المفعم بإبداع رجالها ، فتبنى البحث فكرة الكشف عن أثر هذه المصنفات المنتحلة في سيرة الدراسات النحوية وتأريخها ، وبه يمكن أنْ نسلط الضوء على حقائق قد تكون مخفية أو غائبة عن المصنّفات التي تُعنى بها الدراسة أو غيرها ممّا يدور في فلك البحث .

فوقع الاختيار على أهم مؤلّفينِ مشكوك في نسبتهما إلى صاحبيهما وهما: كتاب الجمل في النحو المنسوب إلى الخليل بن أحمد الفراهيديّ ت(١٧٥ه) ومقدمة في النحو المنسوبة إلى خلف الأحمر ت(١٨٠ه) .

ولعلَّ السببَ في اختيار هذين المصنّفين من دون غيرهما أنَّهما نُسبا إلى قرنٍ وَضعَ ملامحَ الدراسات اللغويّة وحدّد مرتكزاتها وأسس منطلقات النظريّة النحويّة فأهميتهما بمكان يجعلنا ننتخبهما أنموذجين للدراسة والبحث فضلاً عن أنَّ نسبة هذه المؤلّفات انتحالاً إلى تلك الشخصيات الكبيرة التي أرستْ ملامح الفكر اللغويّ تضرب صميم الأصالة ، ومنبع التأسيس، لخلط أوراقها بالتبعيّة ومن ثمّ تضليل الحقائق.



أما منهج البحث فتوزع على مقدمة وثلاثة مباحث ، تضمّنت المقدمة فكرة الموضوع وسبب اختيار النماذج وخطة البحث .

أمّا المبحث الأول فعُني بنسبة الكتابين إلى مَن نُسبا إليه ومناقشة المحققينِ فكان لكلِّ كتاب ناقشنا نسبته مطلب .

والمبحث الثاني خُصص لمتن الكتابين مادةً علميّةً ومنهجاً ، ولكلِّ كتابٍ منهما مطلبان: أحدهما للمادة العلميّة والآخر للمنهج .

أما المبحث الثالث فخُصص لأثر انتحال المؤلفات في السيرة النحويّة ، وهو مبحث يصبُّ في صميم الموضوع ، وقد ضُمّن نتائج الدراسة وطائفةً من التساؤلات زعزعت نسبة الكتابين إلى الخليل وخلف .

وأظنّ أنَّ فيه نتائج طيبة لا تخلو من فائدة ندعو إلى الاطلاع عليها ، واعتذر إنْ بدرتْ مني إساءة تجاه أحد العلماء ، والله وراء القصد.





المبحث الأول
نسبة الكتابينِ إلى صاحبيهما ومناقشة المحقّقين
المطلب الأول

نسبة كتاب الجمل في النحو إلى الخليل

ومناقشة محقّقه الدكتور فخر الدين قباوة ومَن تبعه

حُقِّق كتابٌ بعنوان الجمل في النحو بتحقيقين مختلفين: أحدهما للدكتور فخر الدين قباوة وقد نسبه إلى إمام العربية الأول الخليل بن أحمد الفراهيدي -رحمه الله- والآخر للدكتور فائز فارس ، وقد نسبه إلى ابن شقير البغداديّ ت(٣١٧هـ).

واليوم لدينا كتاب واحد بمتنٍ واحدٍ ولمؤلفينِ مختلفينِ ومحققينِ اثنين ، ولعلّ السبب الأول في نسبتهما إلى الخليل وابن شقير هو أنَّ الصفحة الأولى من المخطوطة تحمل الاسمين (ألّفه الخليل بن احمد البصريّ ، وقيل هو تصنيف أبي عبد الله بن شقير صاحب أبي العباس المبرّد) .

من أولويات عمل المحقّق هو تحقيق نسبة المؤلَّف الذي يريد تحقيقه الى صاحبه عن طريق الرجوع إلى كتب المصنفات، وتحقيق نسبة المؤلِّف إلى كتابه عن طريق الرجوع إلى كتب التراجم ومتابعة ما نُقل عنه من أخبار، وتفتيش متن الكتاب لالتقاط إشارات من هنا وأخرى من هناك تدلّ على الاطمئنان إليه ممّا يمكن أن ينكشف لنا ، فضلاً عن أثر هذا المؤلَّف فيما ألّف بعده عن طريق النقول عنه ، هذه القضايا كلّها وغيرها تعدّ أدلةً على توثيق الكتاب المحقّق وإرجاعه إلى صاحبه .

ففي هذا المبحث أودُّ أنْ أناقش المحقّق الفاضل الدكتور قباوة في مدى إتّباعه النهج العلمي القويم عندما وضع اسم الخليل بن احمد على كتاب الجمل في النحو ، وأُشرك في النقاش الدكتور محمد إبراهيم عبادة الذي درس كتاب الجمل في النحو دراسة تحليلية ، وقد كانت خلاصتها أنَّه أكمل الطريق الذي بدأه الدكتور قباوة ، وقد تيقَّن أنَّه للخليل بن أحمد ويمكن أن نناقشهما في ضوء المحاور الآتية:

١- اعتراف الدكتور قباوة بالشكوك والضعف والتوهين والغموض في حياة هذا الكتاب ، وقد أدرك إعراض المؤرخين والباحثين عنه، وإذا دعتهم طبيعة بحوثهم إلى ذكره ، أحاطوه بالطعن في النسب ، والازدراء للقيمة العلمية ، هذه الأسباب كلها وغيرها صرفت الناس عن هذا الكتاب(١).

الظاهر أنَّ ازدراء المؤرخين والباحثين من هذا الكتاب وطعنه في النسب لم يأتِ اعتباطاً ، وإنما تيقنوا أنّه ليس لإمام العربية الخليل وإلا ما سبب الرفض والطعن ؟ وهذه المشكلة هي أوّل شيء يواجهه الدكتور قباوة ، وقد صرّح بالخطورة الجسيمة في نشر هذا الكتاب ، وأنّه سيثير أمواجاً متناقضة من الاعتراضات ، وأنَّه سيُهدم ما رسخ في عقول النحويين من ثوابت في تأريخ النحو العربي(٢) . أقول: أيعتقد الدكتور قباوة بعد هذه المخاطر كلِّها والتهديدات في نشر هذا المؤلَّف باسم الخليل أنّه سينفع أهل العربية ويخدمهم ؟ لا أظنُّ ذلك على الإطلاق ، وقد وقع المحذور وضُلل بعض الباحثين حين اعتمدوه جهداً للخليل وقد كان له أثرٌ هدّام في سيرة الدرس النحويّ وسنأتي على ذلك ، ولو أنّ الدكتور قباوة نشره على أنّه

جهدٌ عربي خالص وفكر مبدع في الدراسات اللغوية والمنهجيات النحويّة من دون أن ينسبه الى الخليل أو أحد آخر لكان أفضل بكثير مما فعله ؛ لأننا نتفق مع المحقق أن الجهد النحوي الذي يضمه هذا الكتاب والتقسيم المتميز لا يضاهى والمصطلحات النحويّة التي نطق بها صاحب هذا الكتاب لم تُدرك ولم تُسمع ، فالجهد الرائع في هذا المؤلَّف لا يمكن أنْ يهمل ولكن المجازفة الحقيقية هي أنْ ينسب إلى الخليل .

٢- الاضطراب في نسبة كتاب الجمل إلى الخليل، ليس هو المشكل الوحيد ، بل المشكل في عنوانه أيضاً وقد أقرّ به السيد المحقق ورأى أن المعلومات المتوافرة في نسبته شذرات متناثرة لا تغني الباحث ، وأنَّ الاضطراب والاختلاف كبير جدا بين أصحاب المصنفات في اسمه فقد ذُكر له ثمانية اسماء، أحصاها الدكتور قباوة ، وهي: الجمل في النحو، وجمل الإعراب ، ووجوه النصب ، والمحلى ، وجملة آلات الإعراب ، وجملة آلات العرب ، وجملة آلات الطرب ، والنقط والشكل[٣].

ولعل التحدي الذي واجهه السيد محقق كتاب الجمل تمحور في المفاصل المهمة في عمل التحقيق ، فالكتاب مشكوك في نسبته ، ومشكله كبير ، وعنوانه مختلف فيه اختلافاً لا نظير له في اضطراب العناوين - في حدود اطلاعي- ، ونبذ نسبته إلى الخليل موضوع قديم ، بدأ من القرن الخامس الهجريّ على يد ابن المسعر[٤] ت(٤٤٢هـ) ومروراً بياقوت الحمويّ[٥] ، والصفدي[٦] ، والسيوطيّ[٧] ، وانتهاء بآغا بزرك الطهراني[٨].

فَقِدم التشكيك يزيد الأمر تعقيداً ، ومع تقادم العهد على كتب المصنفات والتراجم نجد مقالة ابن المسعر قد سُمع صداها في مصنفات المتأخرين تشكيكاً وتوهيناً، وهذا كلّه ماثل أمام الدكتور قباوة ، فقد تتبعه استقصاء[٩] ، مع هذه المثبطات كلّها مضى المحقّق الفاضل في إخراج الكتاب منسوباً الى الخليل.

٣- عرض الدكتور قباوة كتاب الجمل هذا على الدكتور محمد خير الحلواني، وقد عُني الحلواني بجهود الخليل في نضج علم النحو ، وكان جوابه فيما نقله الدكتور قباوة أنَّ هذا الكتاب لا يمكن أنْ يكون للخليل[١٠].

فعندما يصدر حكم عن أستاذ كبير مثل الدكتور الحلوانيّ ، فلا أظنُّ أنَّ حكمه حكمٌ متسرع أو اعتباطي ، فقد خَبِر الرجل أسلوب الخليل ومصطلحاته ، وكلّ ما يمكن أن يعرفه المتخصص في قضية عُني بها ، ومع ذلك لم يقتنع الدكتور قباوة بهذه الاعتراضات والأصوات الرافضة لنسبة هذا الكتاب إلى الخليل.

٤- اضطراب المتن المحقَّق بنسخه ، فقد وجد الدكتور قباوة اختلافاً كبيراً بين نسخ المخطوطة الثلاث التي اعتمدها في التحقيق من حيث الزيادة والنقص ، والتقديم والتأخير ، وفي العبارات ونسق المفردات ، واللفظ والضبط والاعجام ، وخلافاً ظاهراً في توزيع الفقرات والشواهد حتى شَعَرَ السيد المحقق وكأن الكتاب كُتب بطريقة الأمالي في ثلاثة مجالس متفرقة وليست كتاباً واحداً[١١].

بعد هذه الاضطرابات يرى الدكتور قباوة أنها ولّدتْ له كثرة وافرة من التعليقات أفاد منها[١٢] ، وأرى



أنَّها عيوب تقلل من شأن الكتاب ومدعاة لتركه وعدم نشره إذا ضممنا المجازفة التاريخية الكبيرة أنَّه للخليل.

٥- ومن المغالطات الكبيرة في نسبة هذا الكتاب إلى الخليل ما وردَ فيه من نقول عن علماء يُستغرب من طائفة منها ويستحيل بعضها ، وقد اتخذها الدكتور فائز فارس دليلاً على إنكار النسبة إلى الخليل واطمئنانه في أنَّه لابن شقير البغداديّ[١٣] ، يمكن أن نذكرها على النحو الآتي:

أ. نقل رأياً عن سيبويه ، قال:(والواو حشو على ما ذكر سيبويه النحويّ)[١٤]. وهذا ممّا يُستغرب أن ينقل رأياً عن تلميذه فعلى جلالة قدر سيبويه ومكانته عندنا فهو تلميذ عند الخليل ، وظل يأخذ عنه حتى وفاته.

ب. نقل رأياً عن الفراء حين ذكر قوله تعالى: ﴿مَا أَنْزَلْنَا عَلَيْكَ الْقُرْآنَ لِتَشْقَى إِلَّا تَذْكِرَةً لِمَنْ يَخْشَى﴾طه: ٢-٣] ، قال: (نصب تذكرة على معنى لكن تذكرة إذ كان من حروف التحقيق ومن قرأ تذكرةٌ بالرفع أراد إلا أن تكون تذكرة عن الفرّاء)[١٥]. وهذا ممّا يُستغرب أيضاً ؛ لأنَّه كوفي أولاً وتلميذ البصريين المتقدمين أقران الخليل ثانياً.

ت. نقل رأيين عن نفسه وفي موضعينِ مختلفينِ، أحدهما في الجرّ بالبنية ، قال:(فقد ذكرَ الخليلُ أنَّ خفضَ «بطلٍ شجاعٍ» بشُغفة الكاف في «بنيك»)[١٦] والآخر في حكايته عن المنصوب بـ»وحده» وما نقله من أقوال جُرَّ فيه «وحده» ، قال:(فإذا قلت: هو نَسيجُ وَحدِهِ خفضتَهُ ، قال الشاعر:

جاءتْ بهِ معتجراً بُبُرده

سفواءُ تردي بنسيجِ وحدِهِ

حكى الخليلُ بن أحمد يخفضونه أيضا في قولهم: جحيشُ وحدِهِ ، وعُيْيرُ وحدِهِ بالكسر)[١٧] لماذا ينقل رأيه ويحكي ما رُوي عن نفسه والكتاب كتابه وما فيه جهده؟ أظنّ أنَّ القضية أوضح من أن تناقش إلا إذا رُميتْ على الناسخ كما تُرمى على الطابع اليوم.

ث. استشهد ببيت لابن دريد ت(٣٢١هـ) وهو يتحدث عن الرفع بالقسم ، قال: (والرفع بالقسم: أنْ يكون إلا بلام التأكيد مثل قولهم: لعمر الله ولعمرك قال أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي.

لَعَمْرُ أبيكَ الخيرُ ما رهطُ خندفٍ تُدافِعُهم عنك الرماحُ المداعسُ)[١٨]

فأظنّ أنَّ الاستشهاد بشعر رجلٍ جاء بعده بقرن من الزمان ونيف فضلاً عن أنّه لا يحتج بقوله قضية بعيدة كل البعد عن إمام العربية الخليل ، ويرى الدكتور محمد إبراهيم عبادة أنَّ هذا من صنع النسّاخ ويعزز اعتقاده بعدم إثبات هذه العبارة وبيت الشعر الذي يليها في النسختين من النسخ الثلاث التي اعتمدها محقق الكتاب[١٩].

ويبدو لي أنَّ الاعتذار بالناسخ على الأدلة هروب من الحقيقة بدليل أنَّ هذا الاستشهاد مثبّت بالنسخة التي ارتضاها الدكتور قباوة أصلا للنسخ الأُخر لمميزات رآها فيها غير متوافر في النسختين.

٦- وإذا ما حاولنا أن نلتمس أدلة أُخر فيما قيل في الخليل وما نقله عنه ، ففي هذه الأخبار من التواتر ما لا يتطرق إليها الشك من أنَّ هذا الكتاب مدار البحث

لا يمكن أن ينسب إليه ، ويمكن أنْ نعرضها على النحو الآتي:

أ. نُقل عن سيبويه أنَّه أراد من تأليف كتابه إحياء علم الخليل فلو ترك الخليل أثراً نحوياً ؛ لما خاف سيبويه على علم شيخه الخليل من الضياع[٢٠] .

ب. لم يرضَ الخليل أن يؤلّفَ في النحو حرفاً أو يَرْسُمَ منه رَسْماً نَزَاهَةً بنفسه وتَرَفُّعاً بقَدْره ، إذ كان قد تقدَم إلى القول عليه والتأليف فيه فَكَرِهَ أن يكونَ لمن تقدَمه تالياً وعلى نظَر مَن سَبَقَهُ مَحْتَذياً واكتفى في ذلك بما أَوْحَى إلى سيبويه من علْمه ولقَّنه من دقائق نَظره ونتائج فكره ولطائف حكمته فحَمل سيبويه ذلك عنه وتقلّده وألفَّ فيه الكتاب الذي أعجَزَ من تقدَّم قبلَه كما امتنع على مَنْ تأخَّرَ بعده[٢١].

ت. ولعلّه من أوضح الأدلة على أنَّ الخليل لم يؤلّف في النحو أنّه لم يُنقل عنه من أي كتاب غير ما نقل عن طريق كتابه العين وكتاب سيبويه الذي كان ومازال سجل أفكاره[٢٢].

وأظنُّ أنَّ هذه الأدلة وما رَسخ في عقول النحويين من أنَّ الخليل لم يولّف وأنَّ سيبويه قصد من تأليف كتابه العظيم أنَّ يحفظ علم شيخه بمكان من الشهر والاتفاق يسوّغ لنا بأنْ ننكرَ باطمئنان نسبة الجمل في النحو إلى الخليل.

٧- العودة إلى متن المؤلفات والتقاط إشارة من هنا وأخرى من هناك قد تساعد في كشف جوانب مهمة في نسبة الكتاب ، ومن ذلك إشارة مؤلّف كتاب الجمل في النحو في مقدمته إلى العودة أو الإفادة من مؤلّفٍ آخر كتبه ، قال: (فمن عرف هذه الوجوه بعد نظره فيما صنفناه من مختصر النحو قبل هذا استغنى عن كثير من كتب النحو)[٢٣].

والمعروف أنَّ الخليل ليس له كتاب مختصر في النحو ، بل لم يؤلّف مختصراً ولا مطولاً ، وهذه الإشارة وظفها الدكتور فائز فارس في تحقيقه للكتاب باسم «المحلى وجوه النصب» واطمأن بأنَّ هذا الكتاب هو لابن شقير البغدادي.

٨- نسبة الكتاب إلى الخليل لم تكن واضحة وهذا ما احتج به محقّق كتاب المحلى ، فنسخة آيا صوفيا، قد أشارت إلى أنه الخليل بن أحمد ولم تحدد أهو الفراهيدي إمام العربيّة أم خليل آخر؟ ونسخة قولة وصفته بالبصريّ ، ويرى أنَّ نسبته إلى خليل آخر مثل الخليل بن أحمد السجزي الملقب بـ»ابن جنك» ت(٣٧٩هـ) أقل خطورة من نسبته إلى إمام العربية الفراهيديّ مع أنّ ابن جنك لم يكن نحويا[٢٤]، وأرى أنَّه على حقّ في قضية الخطورة ، وأضيف بأنَّ بعثةً مصرية أُرسلت إلى اليمن فصوّرت في تقريرها مخطوطاً بعنوان « التفاحة في النحو» للخليل بن أحمد «ابن جنك» [٢٥]، وهذا مؤشر على أنّه طرق باب النحو تأليفاً .

٩- ولعلّ من أوضح أدلة انتحال هذا المؤلّف للخليل العبارة الافتتاحية في مقدمته (قال الخليل بن أحمد: هذا كتابٌ فيه جملة الإعراب ، إذ كان جميع النحو في الرفع والنصب والجرّ والجزم) وهذه العبارة تضعّف نسبة الكتاب الى ابن شقير ، وقد حاول الدكتور فائز فارس التقليل من شأنها ورأى أنَّ ابن شقير – لو صحّ وجودها ولم تكن مدلسة- جاء بقول



الخليل مفسّراً جملة الإعراب وانتهاء كلامه بعبارة «وقد ألّفنا هذا الكتاب» [٢٦] .

ولا أدري كيف يخرّج المحقّق الفاضل عبارة «هذا كتابٌ» في قول الخليل وعبارة «وقد ألّفنا هذا الكتاب» التي زعم أنّها بداية كلام ابن شقير؟ مع أن نسبة الكتاب إلى ابن شقير أهون عليّ وعلى الباحثين في العربية من نسبته إلى الخليل ، والحقيقة أنَّه لم يُنقل عن الخليل مثل هذا التفسير لجملة الإعراب - في حدود اطلاعي- ليأتي به ابن شقير في بداية كتابه ، وهل من عادات المؤلّفين في القرن الرابع الهجري أن يبدؤوا مؤلَّفهم بقول غيرهم ؟ فضلا عن أنَّ مصطلح «جملة الإعراب» لم يستعمل بهذا التركيب إلا متأخراً [٢٧].

١٠- من الحجج التي اعتمدها الدكتور فائز فارس في توهين نسبة الكتاب إلى الخليل عدم اعتماده مصدراً من الباحثين على الرغم من مضي ألف عام[٢٨] .

فإعراض الباحثين عنه دليل على عدم قناعتهم بأنَّه للخليل وإجماعهم على رفضه يعدّ حجة يمكن الاطمئنان إليها في إهماله ، ولكن إلى متى يظلّ هذا الإجماع منعقداً ؟ والى متى يبقى هذا الإعراض قائماً؟ فسؤالي إلى متى واردا وله ما يسوّغه ؛ لأنَّ الكتاب بين أيدينا ، والعلم النحوي الذي فيه يستحق الاحترام، ومادته متميزة ، وتأريخه عريق ، ومنهجيته لم يسبق لها مثيل في زمانه ، ومصطلحاته تراثية معبّرة عن دلالاتها لم تُسمع ولم توظف ، فأظنَّ أنَّ إجماعهم الضمني وغير المصرح به على عدم اعتماده مصدراً قد خُرق في سنة تحقيق الكتاب ونشره عام ١٩٨٥م، ولعلّ أبرز ملامح هذا الأثر السيئ في الانتحال عندما دُعِي إلى اعتماده ، وأُعتمد فعلاً ، وسيأتي في محله إن شاء الله .

المطلب الثاني

نسبة كتاب المقدمة في النحو إلى خلف الأحمر ومناقشة محقّقه الدكتور عز الدّين التنوخيّ

حقّق الدكتور عز الدين التنوخيّ كتاب المقدمة في النحو وقد نسبه إلى خلف الأحمر ، وقد نشره سنة ١٩٦١م وهو من مطبوعات مديرية إحياء التراث القديم في وزارة الثقافة والإرشاد القومي السوريّة .

الظاهر أنَّ الدكتور التنوخيّ لم يجهد نفسه في البحث عن أدلة قوية في نسبة هذه المقدمة إلى خلف الأحمر إذا أخذنا بنظر الاعتبار الجهد الكبير الذي بذله الدكتور قباوة في تحقيقه الكتاب النظير في البحث (الجمل في النحو) بغض النظر عن النتيجة التي توصل إليها ، ويمكن أنْ نرصد الأدلة والدوافع التي ساقها الدكتور التنوخيّ ومن وافقه عليها واطمأنوا في ضوئها الى أنّها لخلف الأحمر ، وهي على أربعة أنواع :

أولاً: اسم المؤلّف على صفحة العنوان .

ثانياً: عبارات استقاها من متن الكتاب وعدّها دليلاً.

ثالثاً: تشجيع علماء مصر المعاصرين.

رابعاً: لغة الكتاب ومصطلحاته وأفكاره تدلّ على أنَّه لخلف.

الذي يلاحظ على الأنواع: الأول والثاني والرابع أنَّها أدلة وعلى النوع الثالث أنَّه دافع مشجّع على التحقيق

والنسبة إلى خلف ، ويمكن أنْ نناقش هذه الأدلة والدوافع مرجئين النوع الرابع إلى المبحث الثاني إن شاء الله ، وهي على النحو الآتي:

أولاً: اسم المؤلِّف (خلف الأحمر) واضح في صفحة العنوان ، ولا مشكل فيه ، وهذا دليله الأول في الاطمئنان مبدئياً أنَّه لخلف.

والإجابة عن هذا الدليل من ثلاثة جوانب :

١- أنَّ هذه المقدمة لم يأتِ ذكرها في مصنفات الأوائل وكتب التراجم والفهارس ، والعودة إلى هذه المصنفات في توثيق نسبة الكتاب الى صاحبه ، هو ما يقتضيه المنهج العلمي القويم في تحقيق النصوص وما اتفق عليه المحققون.

٢- أنَّ المنتحل إذا وسوس له الشيطان في التزييف فإنَّه يعمد إلى صفحة العنوان أولاً ؛ ليضع عليها ما يشاء من أسماء الأعلام ، ويعمد إلى توثيق تدليسه ثانياً فيضع عبارة (قال خلف) مثلاً في خطبة الكتاب كما اعتاد عليه المؤلِّفون في زمانه ، والمشكلة انبثقت من وجود اسم خلف على الصفحة الأولى.

٣- اعتراف الدكتور التنوخيّ بأنَّ هذه المقدمة ليس لها أخت في خزائن الأرض تُساعد على التثبت من صحة نسبتها إلى خلف الأحمر أو تُعين على تحريرها وتقويمها ، ولم تتوافر لها شروط اللازمة ، وليس لها من أدلة ما يُعتمد فيكون مسلَّم الثبوت[٢٩].

واكتفي بهذا الرد على دليله الأول.

ثانياً: هناك عبارات استقاها الدكتور التنوخيّ من متن المقدمة في النحو اطمأنّ

بها على أنَّها لخلف الأحمر ، وهنّ على نوعين:

إحداهما: عبارة دعاء افتتاحيّة ، بدأ بها المصنّف بعد البسملة ، وهي (ربِّ يسّر

وأعن بلطفك).

أقول: ليس من الصعب أن يبدأ المنتحل بمثل هذه العبارة إذا اعتاد عليها المؤلّفون في زمانه ؛ ليؤكد تدليسه ، ولاسيما أنَّه نحويّ وصاحب عقليّة ممنهجة في التأليف إذا ما تبيّن أنَّه هو مَن كتب هذه المقدمة ، إنْ لم تكن لغيره ونسبها إلى خلف الأحمر.

يبدو لي أنَّ الدكتور التنوخيّ كان من الممكن أنْ يعتمد عبارة الدعاء هذه دليلاً على أنَّ المقدمة لخلف لو أنَّ خلفاً له مؤلفات أخر وعليها العبارة نفسها لقلنا: إنَّها من معجمه التعبيريّ ولكنّه لم يترك لنا أثراً نستعين به نظيراً موازناً لأُسلوبه ، فيبقى دليل التنوخي ضعيفاً.

والأخرى: أنَّ المؤلفين يذكرون عبارة (قال عزّ وجلّ) عندما يستشهدون بالقرآن الكريم ، وهذا ما وجده في المقدمة المنسوبة إلى خلف وعدّها دليلاً على أنَّها له .

يمكن أنْ يُرد عليه بأنَّ لكلِّ مؤلِّف أُسلوبه الخاص وعبارته التي يرددها في كلامه وتأليفه حتى يُعرف الرجل من أُسلوبه ، فعبارة (قال عزّ وجلّ) في افتتاحيّة كلّ آية لا يعدّ دليلاً على نسبتها إليه ، وإنما ينوّع المؤلفون في مثل هذه العبارات ، فعلى سبيل المثال استعمل الخليل المعاصر لخلف في معجمه العين أكثر من (١٧٠) موضعاً (قال عزّ وجلّ) ، وأكثر من (١٧٠) موضعاً (قال تعالى) ، واستعمل سيبويه المعاصر له أيضاً أكثر من (٥٠) موضعاً



(قال تعالى) و(قوله تبارك وتعالى) .

وقد انتقده الأستاذ شعبان عوض العبيديّ بأنَّه لم يفتش المقدمة التي حققّها جيداً فعبارة (قال عزّ وجلّ) في المقدمة أقل من عبارة (قال الله تعالى) فعبارته التي احتج بها وردت (تسع مرت) وعبارة (قال تعالى وقال الله تعالى) خمس عشرة مرة ، ورأى لو أنَّ الدكتور التنوخي بحث عن قضايا أسلوبية وإشارات علمية من مهام المحقق لكان أفضل له[٣٠].

وأظنُّ - والله العالم- أنَّ دليل التنوخي ضعيف ومردود بأقل حجة.

ثالثاً: اطلاع نحويّي مصر المعاصرين على هذه المخطوطة وتشجيعهم كان دافعاً للتنوخي في تحقيقها ثم نشرها ، ويمكن أنَّ نعرض لأقوال المتخصصين المصرين الذين استشارهم الدكتور التنوخيّ وعلى النحو الآتي:

١- أُعجب الدكتور محمد الفحام بسلامة عباراتها وفرط سهولتها ، ورأى أنْ اصطلاحها النحويّ لا يختلف عن اصطلاح البصريين ، ثم استرسل الدكتور التنوخي مؤكداً إعجاب الفحام بأنَّ شيوخ البصرة والكوفة في عصر خلف قد استقوا جميعاً من منهل القرن الأول فلا يختلف بعضها عن بعض كثيراً ، والمسائل النحويّة التي تعرّض لها خلف هي على مذهب البصريين فليس أذن ما يمنع أنْ تكون لخلف كما جاء في صفحة العنوان[٣١].

٢- قال الأستاذ أحمد حسن الزيات بعد اطلاعه عليها:(هذا هو النحو قبل أنْ يفلسفوه)[٣٢].

٣- أكّد الشيخ محمد علي النجار بعد اطّلاعه عليها الفائدة الكبيرة من نشر هذه المقدمة ، وأنَّ خلفاً الأحمر هذا غير علي الأحمر الكوفيّ ، والناس كما ذكر أبو الطيب اللغويّ لا يفرقون بينهما[٣٣] ، وهذا التعقيب أنَّ خلفاً الأحمر غير الآخر أهو تتمة كلام الشيخ النجار أم تعليق للدكتور التنوخيّ ؟ لا نعلم ؛ لأنَّه ينقل كلاماً دار بينهم ، ولم يُنصص على أقوالهم حتى نجزم لمن هو؟.

٤- أمّا الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد فقال: إنَّه يُشارك الدكتور الفحام في رأيه فإنَّ هذه المقدمة النحويّة النادرة لمِن أسهل ما صُنف كالأجرومية للمبتدئين[٣٤].

إنْ كان لي رأيٌ فيما أبدى فيه العلماء المعاصرون وجهات نظرهم في كتاب المقدمة في النحو فيبدو أنَّ الإجابة ستكون من استقراء أقوالهم وتفتيشها ، فأقول: لم أجد أحداً من الأعلام المصريين قد صرّح على أنَّها لخلف الأحمر ، وإنما تركزت أقوالهم حول نصّ الكتاب وفائدته وسهولة عبارته وأنَّ مصطلحه بصريّ وكذلك مسائله ، فقول الأستاذ الزيات هذا هو النحو قبل أنْ يفلسفوه ، هو الصواب ، ولا نختلف معه سوى في لفظة (قبل) ، والأولى أن تُبدل بلفظة (بعد) ، فهذا هو النحو بعد أن خُلّص من التفلسف والتعقيد بفضل منهج أصحاب المختصرات النحويّة في القرن الرابع الهجريّ ، ومنها هذه المقدمة.

أمّا قول الشيخ محمد علي النجار فلا يدلُّ على تأييده أنَّها لخلف الأحمر فقد أكّد فائدة الكتاب إذا ما نُشِر ، أما التمييز بين الأحمرين فأظنَّ أنَّها عبارة التنوخيّ ؛ لأنَّ نقله لأقوال العلماء المصريين كان بتصرفه ،

وقد دوّن ما دار بينهم مشافهةً.

أمّا رأي الدكتور الفحام فقد أُعجب بسلامة عباراتها وفرط سهولتها ، وهذا حكم يعود إلى مَن رأى المخطوط وليس فيه ما يدلّ على تصريحه أنَّها لخلف الأحمر .

أمّا العبارة التي وردتْ عقب إعجابه بالمخطوط (فليس إذن ما يمنع من أن تكون هذه المقدمة لخلف فلا نعلم أهي تتمة كلام الفحام أم أنها استدراك من التنوخيّ ؟ فالرأي نُقل مشافهةً ، والدليل على ذلك جواب الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد عندما استشاره التنوخيّ ، قال: إنّي لأُشارك الدكتور الفحام في رأيه ، ومن حقّنا أن نسأل ، أيُّ رأي أهو إعجابه بفرط سهولتها أم أنَّها لخلف الأحمر؟ ، وعقّب الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد بقوله:(إنَّ هذه المقدمة النحويّة النادرة لمن أسهل ما صُنف كالاجروميّة للمبتدئين)[٣٥].

فالظاهر أنَّه وافقه على سهولتها وإعجابه بسلامة عباراتها ، وهذا ما يدلّ على أنَّ الدكتور الفحام أُعجب بها ولم ينسبها إلى خلف الأحمر.

وإذا حاولنا أنْ نطمئن من جانب آخر فالظاهر أنَّ العلماء المصريين الأفاضل رأوا هذا الكتاب مخطوطاً ونظرتهم إليه نظرة استشارة وليس بحثاً وتدقيقاً ، فهم لم يحققوه بما في التحقيق من آليات وضوابط علميّة ، وإنما التحقيق وقع على عاتق التنوخيّ ، والظاهر أنَّه لم يوفق في توثيق نسبة الكتاب إلى صاحبه مما أوقعنا في شرك اضطراب سيرة الدرس النحويّ وتأريخه ، وقد شارك التنوخيّ من دون أنْ يشعر في إرباك هذه السيرة العلميّة النحويّة .

المبحث الثاني

متن الكتابينِ

المادة العلميّة والمنهج

المطلب الأول

كتاب الجمل في النحو مادته العلميّة ومنهجه

أولاً: المادة العلميّة

أثنينا فيما سبق على الفكر النحويّ في هذا الكتاب والمصطلح النحوي والمادة العلميّة المتميزة وطريقة العرض ، وكلّ ما هو جديد ، وجديد هذا الكتاب محط احترام وتقدير ، ويبدو لي أنْ أعرض لأفكاره من جانبين: أحدهما ، رصد ما يمكن أنَّ نرصده من اضطراب المادة العلميّة في نسخ المخطوط المعتمدة في التحقيق ، والآخر ، تحليل أفكاره ومدى انسجامها مع زمن الخليل بن أحمد الفراهيديّ.

١. اضطراب المادة العلميّة في نسخ المخطوط

في البدء لا بدَّ من أنْ أنوه بأنَّ الدكتور قباوة قد اعتمد ثلاث نسخ في تحقيقه لكتاب الجمل في النحو ، وهذا الوصف والاضطراب الذي سيتضح إنما اعتمدته من وصف المحقّق في مقدمته لهذه النسخ ، وهي على النحو الآتي:

الأولى: نسخة (أيا صوفيا) وقد رمز لها بالأصل.

الثانية: نسخة (قولة) ، وقد رمز لها (ق).

الثالثة: نسخة (بشير آغا) ، وقد رمز لها (ب).

ويمكن أنْ نتناول هذا الاضطراب على النحو الآتي:

أ. نسخ المخطوط الثلاث بينها اختلاف كبير زيادة ونقصاً ، وتقديماً وتأخيراً في العبارات ونسق المفردات ، واللفظ والضبط والاعجام ، هذا



الاضطراب والاختلاف دفع الدكتور قباوة إلى أنْ يشك بأن النسخ الثلاث التي اعتمدها في التحقيق وكأنها أمالي ثلاث ألقيت في مجالس مختلفة وليست تصنيفاً لكتاب واحدٍ[٣٦] .

ب. وصف الدكتور قباوة نسخة الأصل بأنها جيدة الشكل والإعجام ، وكُتبت بخط حسن إلا أنَّ فيها تصحيفاً وتحريفاً ، وإخلالاً وتقطيعاً ، ووهماً في شكلها واعجامها ، واضطراباً في نسق نصّ أوراقها الأولى[٣٧].

فمع هذه العيوب المخلّة كلّها في النسخة الأصل ، يرى السيد المحقق أنَّها أصحّ ما وقف عليه وأرقاه ، فكيف بالنسختين الأخريين ؟ وهذه الأوهام والتصحيف والتحريف في الأصل حملت السيد المحقق إلى التلفيق في الجمل والعبارات باختيار ألفاظ وتراكيب من النسختين (ق) و(ب)[٣٨] ، وسنأتي على وضع النسختين وما فيهما.

ت. دقق الدكتور قباوة في النسخة الأصل فتبيّن له أنَّ فيها زيادات غفيرة لم ترد في النسختين الأخريين ، وقد أثارت هذه الزيادات مشكلات في منهج تحقيقه لما فيها من استطرادات ، وأقوال ، ومذاهب ، وشواهد ، وأوهام إلى أنْ صرّح بتعذره على تحقيق بعض هذه الزيادات ، بل قد تكون الزيادة مبحثاً ، مثل زيادة مبحث (ما) ومعانيها في النسخة الأصل[٣٩].

ث. ومن جملة اضطراب المادة العلمية في النسخ الخطيّة تعدد الخاتمة في النسخة الواحدة ، وتعدد التوثيق ، ففي نسخة (ق) أكثر من خاتمة ، كُتب في الورقة ١٦٣أ (تمَّ كتاب وجوه النصب بحمد الله وحسن توفيقه ومصلياً على سيدنا محمد وآله يوم السبت الثامن عشر من ربيع الآخر سنة اثنتين وعشرين وسبعمائة ثمّ يأتي عنوان «تفسير الفاءات» أيضاً من جملة وجوه النصب وفيه تفسير الفاءات والنونات والباءات والياءات ثم يختم بقوله: (تمّ كتاب وجوه النصب في يوم السبت الثامن عشر من ربيع الآخر سنة اثنتين وعشرين وسبعمائة) ثمّ يأتي فصل في معاني «رويد» وآخر في الفرق بين «أم» و «أو» ويطلق النص إطلاقا بلا خاتمة[٤٠] .

ومن ثمَّ تبيّن للدكتور قباوة أنَّ الزيادة في نسخة (ق) التي أُضيفت بعد تأريخ الخاتمة الأولى أنَّها تتشابه كثيراً مع ما ورد في نسخة من نسخ كتاب حروف المعاني للرمانيّ[٤١].

ج. وصف الدكتور قباوة نسخة (ب) أنَّها بخط رديء فاسد الرسم والشكل والاعجام ومفعم بالتصحيف والتحريف والخروم والاختلال[٤٢].

الذي يلاحظ على هذه النسخة أنَّها تخلو من أية ميزة تدعو المحقق إلى اعتمادها ، أمّا عنوانها فهو «كتاب جمل الإعراب» تصنيف الإمام أبي عبد الله الخليل بن أحمد – رضي الله عنه- والخليل هو أبو عبد الرحمن ، ومن عيوبها أنَّها تضم زيادات وتصويبات متميزة في نسبة بعض الشواهد وتوجيهها وروايتها.

ومما لا شك فيه أنَّ هذه الزيادات والتصويبات هي ليست من أصل الكتاب ، وإنما هي استدراكات النساخ أو المُلاك مع ذلك فقد عمد إليها الدكتور قباوة ، ويرى أنَّها شاركت في تسديد نصّه وترميم بعض ثغراته

ولهذا اعتمدها مع أنّه يعلم أنَّها زيادات واستدراكات ليست للمؤلِّف سواء أكان الخليل أم غيره .

فلا أعلم كيف نطمئن إلى هذا النصّ الذي بين أيدينا ومع هذه الجهود المتميزة كلّها التي بذلها الدكتور قباوة ، فأقول: إنَّ كتاب الجمل في النحو المنسوب إلى الخليل أو بالأحرى المنتحل للخليل لم يسلم لمنتحله فضلا عن الخليل.

والذي يشقُّ عليّ أنَّ هذه الأفكار والمادة العلمية المتميزة القائمة في هذا المؤلَّف بغض النظر عن مؤلِّفه أو منتحله أو إضافات النساخ فإنَّ فيه علماً جماً وتقسيمات منهجية رائعة لم تُذكر ولم تُوظف بالمستوى الذي تستحقّه.

وبعد هذه المعاناة ظلَّ الدكتور قباوة متحيراً في تذليلها ، فاستقام له النصّ من وجهة نظره بترتيب العناوين ، وتنسيق الفقرات ، وتصويب ما أُشكل إلا أنَّه صرّح بقلقه في عبارات أُشكلت عليه ، ولم يجد لها حلاً ، تركها كما هي[٤٣] .

والذي أودُّ أنَّ أقف عليه تلك الروح العلميّة الأمينة والإخلاص في البحث والموضوعية التي تجلتْ بوضوح عند الأستاذ الدكتور قباوة حين قال: (وها أنا ذا أضعُ ذلك بين أيدي المحققين وعلماء العربية آملاً أنْ يشاركوا في تذليل العقبات وإقالة العثرات وتقويم ما ظهر من الخطل في الاختيار والاجتهاد فلعلَّ ما لديهم من المصادر المخطوطة أو المطبوعة وما يحيطون به من خبرة وعلم واطلاع يقدّمان لي عوناً في ما أخفقتُ فيه أو أعرضتُ عنه . ... وأشفقتُ أنْ أحمل تبعته)[٤٤] .

فأقول له: حاشاك من الخطل وأعانك الله على ما بذلت مع هكذا نصّ مُشكل بتفصيلاته كلّها إلا أنّي اختلف معك في هذا الجهد الكبير الذي بذلته في تقويم اعوجاجه وإخراجه للقرّاء ؛ لأنَّ فيه ضرراً أكبر بكثير من نفعه مع أنَّه متميز ، ولو أجهدتَ نفسك في طمسه كان أفضل من أن تنسبه إلى الخليل وكنت قد أحسنتَ ؛ لتسلم لنا سيرة الدرس النحويّ وتُرصّن ثوابته .

٢. أفكار الكتاب ومدى انسجامها مع فكر الخليل بن أحمد وزمانه

في هذا الكتاب الذي يُنسب إلى الخليل مادة نحوية كبيرة ومصطلحات لم يستقصها من عُني بالمصطلح النحوي ، ومن ثمَّ لم تُنطق أيام الخليل إذ لو اصطلح عليها الخليل لنقلها سيبويه ولكان لها أثر فيما جاء بعدها من مصنفات ، ويمكن أنْ نعرض لها على النحو الآتي:

أ. النصب بالمشاركة

لم أسمع به ولم أقرأه في غير كتاب الجمل ، وأظنَّ أنْ الباحثين يوافقونني الرأي ، وهو مبدئياً يشير إلى دلالة المشاركة في هذا النصب ، والأولى أنْ نعود الى هذا المصطلح وشواهده وما قِيل فيه عند صاحب كتاب الجمل ؛ لنتعرف دلالته ، قال: (والنصب بالمشاركة: نحو قول عبد بني عبس:

قد سالم الحيات منه القدما

الأفعوان والشجاع الشجعما

وذات قرنين ضموزاضرزما

نصب القدم والشجاع إذا كان الفعل لهما وكان القدم



مسالمة للشجاع والشجاع مسالما للقدم ، ومنه وليس بعينه قولك: ضربت زيداً وعمراً أكرمت أخاه ، ومثله كنت أخاك وزيداً أعنتك عليه ، وكنت بمنزلة ضربت وسائر الفعل قال الله جلّ ذكره في الأعراف: ﴿فَرِيقًا هَدَى وَفَرِيقًا حَقَّ عَلَيْهِمُ الضَّلَالَةُ﴾ [الأعراف/٣٠] نصب فريقا الثاني على المشاركة)[٤٥] .

فالظاهر من شواهده أنَّه يريد باب الاشتغال في العربية ، وقد اصطلح عليه النصب بالمشاركة ، ولم ينقل لنا سيبويه عن الخليل مثل هذا المصطلح ، وهو مصطلح معبّر عن مقصوده لماذا لم يذكره لنا سيبويه حين ظل يلف ويدور حول باب الاشتغال بقوله:(فإذا بنيت الفعل على الاسم ، قلت: زيدٌ ضربته ، فلزمته الهاء ، وإنّما تريد بقولك: مبني عليه الفعل أنّه في موضع منطلق ، إذا قلت: عبدُ الله منطلقٌ وإنّما حسن أن يبنى الفعل على الاسم حيث كان معملاً في المضمر وشغلته به ، ولولا ذلك لم يحسن ؛ لأنّك لم تشغله بشيءٍ ، وإن شئت قلت: زيداً ضربته ، وإنّما نصبه على إضمار فعل هذا يفسِّره ، كأنّك قلت: ضربتُ زيداً ضربته)؟[٤٦].

وفي موضع آخر من كتابه قال:(والأمر والنهي يُختار فيهما النصب في الاسم الذي يُبنى عليه الفعل ويُبنى على الفعل)[٤٧] ، واصطلح عليه الزمخشريّ ت(٥٣٨هـ)(ما أضمر عامله على شريطة التفسير)[٤٨] ، واستمر استعماله بهذه الكيفيات حتى استقر عنواناً بصيغة الافتعال على يد ابن عصفور الاشبيليّ ت(٦٦٩هـ) ، قال:(الاشتغال هو أنْ يتقدّم اسم ويتأخّر عنه فعل متصرّف أو ما جرى مجراه ، قد عمل في ضمير ذلك الاسم أو في سببيّه ولو لم يعمل فيه لعمل في الاسم المشتغل عنه أو في موضعه)[٤٩].

ولم نجد ذكراً لمصطلح النصب بالمشاركة في آثار النحويين ، ويبدو لي – والله أعلم- أنَّ هذا المصطلح بهذه الكيفية المعبّرة عن تركيب منصوب متقدّم على فعله واشتغال عامله عنه بضميره لم ينبثق ابتكاراً مرة واحدة بصيغة المفاعلة ، وانما نظر مصنّف كتاب الجمل في النحو في مجاز القرآن لأبي عبيدة وهو يتحدث عن شاهد قرآني للاشتغال نقله منتحل كتاب الجمل ، قال:﴿فَرِيقًا هَدَى وَفَرِيقًا حَقَّ عَلَيْهِمُ الضَّلَالَةُ﴾ [الأعراف/٣٠] نصبهما جميعاً على إعمال الفعل فيهما أي هَدَى فريقاً ثم أشرك الآخر في نصب الأول وإن لم يدخل في معناه ، والعرب تُدخل الآخر المشرَك بنصب ما قبله على الجوار وإن لم يكن في معناه)[٥٠].

والدليل على صحة ما ذهبت إليه أنَّ الحديث عن المشاركة جاء على شاهدينِ قرآنيينِ ورد ذكرهما في مجاز القرآن وكتاب الجمل في النحو .

ويرى الدكتور عبادة أنَّ كلام أبي عبيدة عن المشاركة إيضاح لمصطلح النصب بالمشاركة الذي لم يتضح في كلام صاحب الجمل[٥١].

والحقيقة هي عكس ما رآه الدكتور عبادة ، فالمصطلح في كتاب الجمل جاء ناضجاً ومعبّراً عن مقصده بعد أنْ فهم المراد منه ، وهو ينظر في مجاز أبي عبيدة ، فالاصطلاح جاء مرحلة ثانية لقراءة متأنية في دلالة التركيب فيما يُعرف بيننا بالاشتغال ، وعليه فكتاب الجمل في النحو قد أُلّف بعد مجاز القرآن لأبي عبيدة.

ب. الفعل الدائم (فعل الحال).

هذا مصطلح استعمله الكوفيون ويريدون به اسم الفاعل العامل الذي يدلُّ على الماضي والحال والمستقبل ، وسيأتي في محله ، واستعمل هذا المصطلح لأول مرة الزجاجيّ ت(٣٣٨هـ) ، ويريد به فعل الحال لا اسم الفاعل ، قال:(الأفعال ثلاثة: فعل ماض ، وفعل مستقبل ، وفعل في الحال يسمى الدائم»)[٥٢] .

وصاحبنا المنتحل ذكره بهذا المعنى ، قال في مورد النصب بالاستفهام:(قولهم: أقعوداً والناس قيّام؟ على معنى أتقعدون والناس قيّام؟ وهذا فعل ليس بماضٍ ولا مستقبلٍ ، وهو فعل دائم أنت فيه ، قال الشاعر:

أطرباً وأنت قِنسريّ   والدهر بالإنسان دوّاريّ؟

أراد أتطرب طرباً؟)[٥٣].

لم يذكر سيبويه مصطلح الفعل الدائم ولم ينطق به ولم ينقله عن الخليل ، ولو تتبعنا فكرة النصب بالاستفهام التي ذكرها صاحب الجمل في النحو في كتاب سيبويه لو جدنا المنتحل قد نقل هذا المعنى من كتاب سيبويه مع تغيير طفيف بالسمة الأسلوبية ، قال سيبويه: (أمّا ما ينتصب في الاستفهام من هذا الباب فقولك: أقياماً يا فلان والناس قعود ...وقال الراجز وهو العجاج: أطرباً وأنت قِنسريّ وإنَّما أراد أتطرب؟ أي أنت في حالِ طربٍ ، ولم يرد أن يُخبر عما مضى ولا عما يُستقبل ...)[٥٤].

وأظنَّ أنَّ التشابه الأسلوبي بين النصّين بمكان لا يسمح بالشك من حيث الفكرة أولاً ، والمثال ثانياً، وقول العجاج ثالثاً ، وشاهد آخر وهو قول جرير ورد في النصّين لم نذكره ؛ لإطالة النصّين ، فضلاً عن تفسير مقصد الشاعر بعدم إرادة الزمن الماضي ولا المستقبل .

وقد أضاف المنتحل من ثقافته النحويّة مصطلح «الفعل الدائم» الذي أشاعه الزجاجيّ وروّج له في القرن الرابع الهجريّ ، وبذلك يتضح لنا أنّ كتاب الجمل في النحو ، قد أُلّف بعد كتاب الجمل للزجاجيّ - والله العالم -.والذي يلاحظ على موقف الدكتور عبادة من هذا المصطلح أنَّه عكس الأمر فجعل نصّ سيبويه المذكور دليلاً على صحة النصّ والمصطلح للخليل[٥٥]، ولم يخطر بباله أنَّ المنتحل نقل النصّ بأُسلوبه من كتاب سيبويه ، ولولا أنَّه أضاف مصطلح «الفعل الدائم» إلى نصّه لما أمكننا أنْ نرصد انتحاله في هذه المسألة .

ت. التفسير والتمييز.

استعمل مصنّف كتاب الجمل في النحو مصطلح (النصب من التفسير) ومصطلح (النصب من التمييز) وقد فرّق بينهما فجعل التفسير للذوات ، واستشهد له بقوله تعالى: إنَّ ﴿ هَذَا أَخِي لَهُ تِسْعٌ وَتِسْعُونَ نَعْجَةً ﴾ [ص/ ٢٣] فنصب نعجة على التفسير ، وجعل التمييز للنِّسب ، واستشهد بقوله تعالى:﴿ قُلْ هَلْ أُنَبِّئُكُمْ بِشَرٍّ مِنْ ذَلِكَ مَثُوبَةً عِنْدَ اللَّهِ ﴾[المائدة/٦٠] فنصب مثوبة على التمييز[٥٦].

لم أجد - في حدود ما أطّلعتُ عليه- مَنْ ميّز بين تمييز الذوات وتمييز النِّسب في المصطلح غير صاحب الجمل في النحو فخصّ كلاً منهما بمصطلح ، ولم أجد مَن عُني بهذا التفريق .

ولعلّ إهمال هذه القضية من الآثار السلبية للانتحال



وعدم قناعة الباحثين بنسبة هذا الكتاب إلى الخليل، فبنا حاجة إلى وقفة دلالية ننظر فيها دلالة المصطلحين ومدى تناسبهما مع الذوات والنسب ، وظاهر هذا التفريق بينهما يستحق الاحترام ، ولكن المقام لا يسمح بذلك.

لم يذكر سيبويه مصطلح التمييز إلا مرة واحدة وقد أراد به معناه اللغوي لا الاصطلاحيّ ، وقد اصطلح عليه أيضاً (التفسير)[٥٧] و(التبيين)[٥٨] ولم ينقل هذا المصطلح المهم عن الخليل لو أنَّ الخليل نطقه فعلاً، بل لم يميّز سيبويه بين الذوات والنَّسب ، ولو صحّ هذا المصطلح وهذا التفريق في الدلالة عن الخليل فهذا نقصٌ يوجه الى سيبويه في نقل علم شيخه الخليل، وطعن في أمانته - ولا أظن ذلك إطلاقا- .

والحقيقة أنَّ هذا المصطلح سُمع ودوّن لأول مرة على يد المبرّد[٥٩] ، ومن ثمّ ابن السراج[٦٠] ، وقد شاع بعدهما .

والحقيقة أنّ مصطلح التمييز لم يدركه الخليل ولا سيبويه ، وإنما هو من مصطلحات القرن الثالث الهجري ، والظاهر – والله العالم- أنَّ استعمال المصطلحين ، وقد تمّ التفريق بينهما مصطلحاً في بعض النصوص كان في القرن الرابع الهجري بدلالة استعمالهما في سياق واحد ، وقد عُطفا بحرف التخيير «أو» ، قال ابن السراج: (ولو نُصب على التفسير أو التمييز لجاز...)[٦١].

والمفارقة في موقف الدكتور عبادة ، إذ إنَّه أقرَّ بأسبقية مصطلح التفسير على مصطلح التمييز ، ولكنّه رأى بعد ذلك أنَّ اختصاص التفسير بالذوات والتمييز بالنّسب قد ظهرا معاً على الرغم من أنَّه قد تتبع المصطلحين وتبيّن له أنَّ التفسير أسبق من التمييز .

وأما عدم تصريح سيبويه بهذا المصطلح ؛ لأنَّه اختار ما بدا له من وجهة نظره[٦٢] ، نفهم من كلامه أنَّ المصطلحينِ كانا أمامه وسمعهما من الخليل إلا أنه اختار التفسير وترك التمييز ، وهذا كلّه من آثار الانتحال وتضليل الحقائق في استعمال المصطلح وتحديد تأريخه.

ث. مصطلح الصفة والفعل الدائم (اسم الفاعل)

الصفة مصطلح نحويّ مشهور يقابله النعت عند الكوفيين والبصريين على حدٍّ سواء إلا أنّ الأوائل من النحويين استعملوه في مباحث عدة قبل استقرار المصطلح النحويّ ، والفعل الدائم مصطلح كوفيّ يريدون به (اسم الفاعل) ، وقد تقدّم التمييز بينه وبين الفعل الدائم المراد منه (فعل الحال) .

ذكر صاحب كتاب الجمل في النحو المصطلحين في مورد واحد ، وقد أراد بالصفة (حرف الجرّ) وأراد بالدائم (اسم الفاعل) ، قال:(وأما الفعل الذي يتوسط بين صفتين: فهو نصبٌ أبداً كقولك:» أزيدٌ في الدار قائماً فيها» ؟ ومثله قول الله جلّ وعزّ: «فكان عاقبتهما أنَّهما في النار خالدين فيها» يعني أن « في النار» صفة و»فيها» صفة فوقع خالدين بينهما ، و»خالدين» تثنية وهو فعلٌ ، فلا يجوز فيه الرفع ومن قال من النحويين: « إنَّ الرفعَ جائزٌ» ، فقد لحن)[٦٣].

وإطلاق مصطلح الصفة على حرف الجرّ ، ورد

في مواضع أُخر من كتاب الجمل ، منها قوله: (لام الصفة قولهم في لزيدٍ ولعمرو ولمحمدٍ)[٦٤].

الراسخ في أذهان الباحثين أنَّ مصطلحي الصفة والفعل الدائم كوفيان بمعنييهما المراد منهما (حرف الجرّ ، واسم الفاعل) وإذا حاولنا أن نأتي بدليل على صحة نسبة المصطلحين إلى الكوفيين ، فيمكن تتبعهما في معاني القرآن للفراء وهو كتاب الكوفيين الأول وخزانة أفكارهم اللغويّة ، قال الفراء في الآية الكريمة نفسها التي استشهد بها صاحب الجمل في النحو: (وقوله:» فكان عاقبتهما أنَّهما في النار خالدين» وهي في قراءة عبد الله « فكان عاقبتهما أنَّهما خالدان» وفي قراءتنا «خالدين فيها» نصبٌ ... فإذا رأيت الفعل بين صفتين قد عادت إحداهما على موضع الأخرى نصبت الفعل)[٦٥].

وأظنُّ أنَّ نصّ الفراء هذا كان ماثلاً أمام صاحب كتاب الجمل في النحو ، وقد وظفه نصّاً وفكرة ، ولو أنَّ هذا الرأي والمصطلح للخليل فلماذا لم يُوظفه سيبويه؟ ولماذا لا نجد له صدى في مؤلفات البصريين وظل رأياً كوفياً .

والمفارقة في موقف الدكتور عبادة من المصطلحين وفكرتهما ، وقد اعترف بكوفيتهما وأورد نصّ الفراء المتطابق معه ، ومع ذلك طرح تساؤلاً حين تصاعد شكّه في نسبة الجمل إلى الخليل ، قال:(فهل كان المصنّف سابقاً على الفراء أم كان لاحقاً له)[٦٦].

والغريب أنَّه جانب الموضوعيّة في بحثه ورأى أنَّ هذه الجزئية لا تكون فيصلاً في الأمر ؛ لأنَّ القضية قضية كلّ لا جزء[٦٧].

والذي يبدو لي أنَّ هذه الجزئية التي أكدت لنا أنَّه ليس للخليل إنما هي جزءٌ نافٍ لكلٍّ نافٍ ، واعتقاد الدكتور عبادة أنَّ الكلَّ مؤكّد لنسبته الى الخليل إنَّما هو مجانبة للصواب ؛ لأنَّ الجزئيات التي عرضناها أجزاء متعددة تشكّلُ كلاً ، وتؤكّد عدم النسبة إليه.

ثانياً: منهج كتاب الجمل في النحو

كتاب سيبويه هو أوّل كتاب لغويّ وصل إلينا ، وما قيل من وجود مؤلفات قبله إنَّما هي روايات لا يوجد إجماع عليها لنسلّم بها ، فضلا عن أنَّ الواقع العملي لا يتعامل إلا مع ما هو بين أيدينا وهو الكتاب.

فالباحث الحق لا يقيم بحثه إلا على أساس مادي ماثل أمامه وفي متناول يده وعلى هذا فكتاب سيبويه هو أوّل أثر مادي وصل إلينا مصنّفاً في اللغة والنحو[٦٨].

فظهور كتاب سيبويه فيما يرى أحد الباحثين ليس حدثاً عابراً في البيئة العلمية والثقافة العربية ؛ إذ لم يُعهد قبل ذلك هكذا نوع من التأليف العلمي الرصين، والجامع لأصول النظرية العربية لغةً ، ونحواً ، وصرفاً ، وبلاغة ، وصوتاً ، فكان بذلك مصدراً للإبداع التأليفيّ اللاحق ، بل كان المحفز للعقلية العربية، والدافع لها نحو منهجٍ جديدٍ في التفكير، منهج يعتمد الاستقراء ، والتقعيد ، والتأسيس، والوصف ، والنقد ، والتفسير ، والمعيارية ، والتبويب ، وتقنين الأحكام ، وتحديد المصطلحات ، وتعليل الظواهر واستنطاق الشواهد ، والاستدلال بها ، وإظهار معاني التراكيب ، وتحديد وظائفها ، هكذا كان منهج الكتاب إذ اعتمد كل هذه الإجراءات العلمية والعقلية والموضوعية التي لم تكن مسبوقة بمجموعها في



مؤلَّف واحد قبل هذا الكتاب ، فكان أوّل أثرٍ واضح المعالم ومدوّن في علم العربية وصل إلينا(٦٩).

اختلف العلماء في منهج كتاب سيبويه ، أهو على منهج أم لا ؟ وأرجح الآراء أنَّ الكتاب ليس له نسق يجري عليه في أبوابه(٧٠) ، فهو يفرّق الموضوعات المتشعبة فيفرد كلّ جزء بباب ، فتكلم عن (الاستثناء) في سبعة عشر باباً ، و(إن وأن) في ثلاثة عشر باباً، و(الترخيم) في اثني عشر باباً ، وهو تشقيق مبالغ فيه، يدل على تفريق الجوامع بين هذه المباحث ، ولا نعرف لذلك فائدة(٧١).

الذي يلاحظ أنني بدأتُ بتوطئة عن كتاب سيبويه مع أنّ المطلب يتعلق بمنهج كتاب الجمل في النحو ، والسبب أنَّ هناك علاقة وثيقة ، فمنهج كتاب سيبويه هو الفيصل الأول في الاحتكام إلى منهجيات التأليف اللغوي والنحويّ ؛ لأنّه لم يقع بين أيدينا أسبق منه لنحتكم إليه.

ويمكن أن نفصّل في منهجه في ضوء كتاب سيبويه، وقد يتخلل التفصيل طرح تساؤلات قد لا نجد لها إجابة إلا أنَّها مفيدة ومن شأنها أن تقدّم تصوّراً معيناً للقارئ ، وقد تهدم فكرة نسبة كتاب الجمل إلى الخليل، وعلى النحو الآتي:

١. ذكر الأستاذ علي النجدي ناصف بعد أنْ رصد اضطراب ترتيب سيبويه وتشعب مسائله ، قال:(ومهما يكن الأمر فهذا النسق كما ترى مخالف لنسق الخالفين في كتب النحو فهم في جملة الأمر ينظرون إلى أحوال الإعراب ، أي أثر العوامل لا إلى العوامل نفسها ، ويقسمون الأسماء تبعاً لذلك إلى مرفوعات ، ومنصوبات ، ومجرورات ، ويفردون كلّ موضوع بباب وهولا جرمَ أجمع للشمل وأعون على الربط من نسق سيبويه والمسألة على كلّ حال في الهيئة والشكل لا في اللباب والصميم)(٧٢).

ونحن نبحث عن الهيئة والشكل ؛ لأنَّ مبحثنا المنهج في التأليف ، لِمَ يقول الأستاذ النجدي: إنَّ هذا النسق مخالف لنسق الخالفين في كتب النحو ؟ ولماذا لم يقل: مخالف لنسق ، أي منهجية السابقين؟ ألم يسبقه شيخه الخليل وزميله خلف كما سيأتي ؟ ولماذا ينسب الأستاذ النجدي تقسيم الأسماء إلى مرفوعات ومنصوبات ومجرورات إلى اللاحقين بسيبويه؟ أليست هذه تقسيمات الخليل في كتابه المزعوم ، أظنُّ أنَّ السبب هو عدم قناعته بنسبة الكتاب إلى الخليل ولا يصحّ أنْ يُنسب إليه.

٢. يرى الدكتور قباوة وهو يتحدث عن منهج كتاب الجمل بأنَّ منهجه تقليديّ في تصنيف الموضوعات ، أقول: حكمه هذا عليه مؤاخذة كبيرة ويمكن أنْ يُناقش من جانبين:

احدهما: إنْ صحّت نسبة هذا الكتاب إلى الخليل فيُضاف إليه منجز إبداعي آخر يُدرج في قائمة إبداعاته وانجازاته العظيمة المبتكرة وهو الانجاز المنهجيّ في التأليف النحويّ الميسّر ، ولم يُسبق إليه ، فكيف يكون منهجه تقليدياً ؟ هل رأى الدكتور قباوة كتاباً أسبق من كتاب الجمل في النحو ؟ مع أنّي لا أقرُّ بهذا الانجاز ونسبته إلى الخليل ؛ لأنَّه لم يقم به أصلا ــ رحمه الله- .

والآخر: هو منهج تقليديّ لو حاكمناه في ضوء

زماننا ؛ لأنَّ المؤلفات المعاصرة ورسائل الماجستير واطاريح الدكتوراه تسير على منواله أو بما يقترب منه ، ولكن لو نظرنا إليه بمنظار القرن الثاني الهجري ــلو ثبت= للخليل- فإنه منهج مبتكر وليس تقليدياً ، وهذا الخلط من مظاهر الانتحال وتدليس الحقائق وتضليل سيرة المنهجيات في التأليف النحويّ.

٣. ومن مظاهر اضطراب السيرة المنهجية في التأليف من جراء نشر الكتابين المنتحلين ، تلك الإجابة التي حصل عليها الدكتور محمد إبراهيم عبادة عن تساؤل طالما طرحه على نفسه ، كيف كان التأليف قبل سيبويه؟[٧٣] ، وهو تساؤل وجيه إلا أنَّ الإجابة جاءت محزنةً ومخيبة للآمال ، فالتأليف قبل سيبويه تمثّل بكتاب الجمل في النحو المنسوب الى الخليل بن أحمد الفراهيدي ، ومقدمة في النحو المنسوبة الى خلف الأحمر.

٤. عندما اطّلع الدكتور قباوة على المادة العلميّة المتميزة في هذا الكتاب وتقسيماته المبتكرة أحسّ في نفسه أنَّ باحثي العربية بهم حاجة إلى مراجعة الجهود اللغوية في القرن الثاني الهجريّ مراجعة علمية معمّقة وواعية ؛ لنضع أُسساً راسخة مبنية على الاستيعاب والإحكام[٧٤].

وهذه الدعوة لم تأتِ اعتباطاً وإنّما جاءت بعد قناعة الرجل بأنَّ هذا الكتاب يعود إلى القرن الثاني الهجري وأنَّ مؤلِّفه هو الخليل ، ومعرفتنا بتأريخ العربية وانجازات النحويين يشوبها نقص في الاستقراء ، وهذه أولى دعوات اعتماده في العصر الحديث .

فدعوة الدكتور قباوة وتساؤل الدكتور عبادة مجرّد دعوة نظرية وإنْ كانتا مؤثرتين إلا أنَّ التطبيق العملي، قد تجلى في اعتماد كتاب مقدمة في النحو لخلف الأحمر بوصفه جهداً لخلف وفي ضوئه كُتبتْ رسالة ماجستير بجامعة الكوفة في كلية الآداب بعنوان(خلف الأحمر وجهوده في اللغة والنحو) للباحث والصديق الفاضل الدكتور حيدر كريم الجمالي ، وقد اعتمد الباحث كتاب المقدمة في النحو جهداً لخلف الأحمر.

ومع احترامنا وتقديرنا واعتزازنا بالباحثين الثلاثة الأفاضل فهدف المنتحل أو المدلّس وفكرته في تداخل التأريخ واضطراب المسيرة وتزييف الحقائق العلميّة، قد أثمرت بعد أكثر من ألف عام من الإهمال والإعراض ، فدُعي لها وكُتب فيها ، والباحث الثالث، قد وقع بين أيدي المنتحل وقلم المحقّق الدكتور التنوخيّ

٥. وإذا ما حاولنا أنْ نعود إلى كتاب سيبويه وطريقته المنهجية في عرض مسائله واصطلاحات مباحثه نجده قد جهد نفسه في اصطلاحاته ونجده يدور حول الفكرة محاولا إيصالها إلا أنَّها ظلت معقدة، وقد وصف أحد الباحثين أسلوب سيبويه بالتعبير عن الأفكار اللغوية بأنَّه أسلوب بدائي وعنى بالبدائيّ أنَّه يحاول تسمية الأشياء بأسمائها الصحيحة[٧٥] ، ولم نر هذا الاستقرار في عرض الأفكار والمصطلح إلا بتقادم العهد على التأليف النحويّ فمع المبرد كان أفضل ، ومع ابن السراج كان أحكم ، وهذه سنة المحاولات الأولى والإبداعات المبكرة وتطوّرها ونضجها إلى مرحلة الاستقرار .



أمّا ما وجدناه في الكتاب المنسوب إلى الخليل فنضج فكري واستقرار منهجي بطريقة تُثير الاستغراب في تلك المرحلة ، فلماذا لم يقلده سيبويه ؟ لماذا لم يوظف منهجه المحكم هذا ؟ لماذا لم يقسم تقسيماته؟ لماذا شتت الموضوع الواحد بين المباحث والخليل فيما نُسب إليه جمع ما تشابه إعرابياً في موضع واحد؟ وأظنُّ أنَّ الإجابة قد اتضحت للقارئ اللبيب.

٦. أمّا القسم الآخر من كتاب الجمل في النحو فهو القسم الذي عُني بحروف المعاني وقد فصّل فيها صاحبه .

لم يُعهد التأليف في حروف المعاني في زمن الخليل، فقد ذكرتْ لنا كتب المصنفات رسائل أُلفت في الحروف المفردة (الأحادية) ولم يصل إلينا منها شيء يمكن أنْ نعتمده .

وظلت هذه الرسائل أسماء فقط حبيسة كتب المصنفات والتراجم ، ومنها رسالة لعبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي ت(١١٧هـ) في (حروف العطف)[٧٦] ، ورسالة في اللامات نسبتْ الى إمام العربية الخليل بن أحمد[٧٧] ، ولأبي بكر ابن الانباريّ ت(٣٢٨هـ) (رسالة في اللامات)[٧٨] ، والقائمة قد تطول ولكنّ أغلب هذه المؤلفات مجرد أخبار لم ترَ النور ، وربما هي نسبة إليهم لم تثبت كـ(لامات الخليل) والله العالم .

أما كتب حروف المعاني التي ضمتْ طائفة منها وتفصيلاً لمعانيها فقد ورد ذكر قائمة فيها ابتداءً من الكسائيّ ت(١٨٩هـ) والى الآن ما زال التأليف قائماً[٧٩] إلا أنَّ أوّل كتاب في هذا المضمار المتخصص وصلنا إلينا هو كتاب (معاني الحروف) للرماني ت(٣٨٤هـ) وتبعه الهرويّ ت(٤١٥هـ) والباحث الموضوع يحتكم الى أرض الواقع في تقرير الأحكام ورسم المنهجيات لا إلى الأخبار التي هي أخبار فحسب ولم نجد لها واقعاً عملياً .

فقد عمد الرمانيّ ، والهرويّ ، والمالقيّ ، والمراديّ، وابن هشام ممن تخصص في هذا النوع من التأليف إلى تقسيم الحروف إلى أحادية وثنائية وثلاثية ورباعية وخماسية مع تباين منهجيّ بحسب شخصية كلّ عالم منه ، وإذا حاولنا أنْ نضع القسم الثاني من كتاب الجمل في النحو من هذه المؤلّفات فيتبيّن للقارئ اللبيب والباحث الموضوعي عدم نسبة هذا الكتاب إلى الخليل ابتداءً من الاضطراب في الحروف الأحادية:جمل الألفات وجمل اللامات وجمل الهاءات وجمل التاءات وجمل الواوات ، ثم شرع في الحرف الثنائي والرباعي (لا وإلّا) ثم عاد إلى الحرف الثنائي (ما) ومعانيها والرباعي (أمّا) ومن ثمَّ عاد إلى الحرف الأحادي (الفاء) ... والى آخر الاضطراب.

أيمكن أن يصحّ هذا الاضطراب عن الخليل فضلا عن ذلك كلّه أين سيبويه ذلك التلميذ الأمين من هذا الترتيب المنهجي الذي يجمع الحرف الواحد في موضعه ويستقصي معانيه وأنواعه بغض النظر عن الاضطراب المذكور؟ أين سيبويه من تلك المصطلحات النحويّة الخاصة بحروف المعاني لم نسمعها ولم نقرأها ولم تُوظف ؟ فلم نجد في كتابه ولا في المؤلفات التي جاءت بعده مثلاً مصطلح:ألف النفس ، ألف الخروج والترنم ، ألف الجيئة ، ألف

العطية ، ولم نسمع بـ(لام) الطرح ، ولام التغليظ وغيرها من المصطلحات الغريبة .

ويبدو لي أنَّ من ذهب الى أنَّ الخليل قد ألّف في حروف المعاني فيكون قد غالط نفسه وأربك السيرة المنهجية في التأليف النحويّ.

المطلب الثاني
كتاب مقدمة في النحو مادته العلمية ومنهجه
أولاً: المادة العلميّة.

المقدمة المنسوبة إلى خلف الأحمر فيها من الفكر النحويّ ما لا يمكن أنْ يستهان به إلا أنَّ الانجاز المنهجي فيها أكثر إثارةً من مادتها العلمية ، ويمكن أنْ نعرض ما ورد فيها من أفكار وننظر مدى اتساقها وأفكار الزمن المنسوبة إليه ، وعلى النحو الآتي:

١. مصطلح التحقيق

استعمل صاحب المقدمة مصطلح التحقيق في باب الاستثناء والظاهر من الآية الكريمة التي استشهد بها، قال تعالى:(وَمَا آمَنَ مَعَهُ إِلَّا قَلِيلٌ)[هود: ٤٠] أنَّه يريد بالتحقيق الاستثناء المفرغ ، ويتأكد ذلك بمثال ذكره (ما جاءني إلا زيدٌ) والتحقيق عند الكوفيين هو الإيجاب[٨٠] ، وقد حاول السيد المحقق أنْ يوضح المقصود بالمصطلحينِ اللذين ذكرهما صاحب المقدمة ، ورأى أنَّ معنى المثال المتقدم عند البصريين هو تحقيق المجيء من زيد وحده ، وعند الكوفيين هو يوجب أنْ لا يكون المجيء إلا من زيد[٨١].

الظاهر من هذا المصطلح أنَّه مصطلح ناضج ومعبّر ، وقد استقر على دلالة الاستثناء المفرغ ، فلماذا لم يوظفه زميله سيبويه في كتابه وظل يدور حول فكرة الاستثناء المفرغ (التحقيق) وأخذ يصف لنا ، ولم يستطع أن يختزل القضية بكلمة اصطلاحية مثلما فعل صاحب المقدمة إن كان خلفاً ؟ ، قال سيبويه: (هذا باب ما يكون استثناءً إلا اعلم أنَّ إلا يكون الاسم بعدها على وجهين : فأحد الوجهين أنْ لا تغيّر الاسم عن الحال التي كانت عليها قبل أنْ تلحق كما أنَّ «لا» حين قلت: لا مرحباً ولا سلامٌ لم تغيّر الاسم عن حاله قبل أنْ تلحق ، فكذلك إلا...)[٨٢]

وقد حاول سيبويه أنَّ يوضح هذا الوجه ويضرب له أمثلةً بعد هذا الوصف والتشبيه بـ«لا» ، قال: (هو أنْ تدخِل الاسم في شيء تنفي عنه ما سواه، وذلك قوله: ما أتاني إلا زيدٌ ، وما لقيتُ إلا زيداً، وما مررتُ إلا بزيدٍ ، تُجري الاسم مجراه اذا قلتَ: ما أتاني زيدٌ ، وما لقيتُ زيداً ... ولكنك أدخلت إلا لتوجب الأفعال لهذه الأسماء ولتنفي ما سواه ، فصارت هذه الأسماء مستثناة ... أنْ تكون على حالها قبل أنْ تلحق إلا لأنَّها بعد إلا محمولة على ما يَجرُّ ويرفع وينصب كما كانت محمولة عليه قبل أنْ تلحق إلا)[٨٣].

فتقصّدتُ أنْ أنقل هذين النصّين المطوّلين لنبيّن معاناة سيبويه في استقراء لغة العرب وكيفية التعبير عنها وصعوبة وصفها ، وبعد هذا كلّه أنقتنع بسهولة أنْ هذا الدوران والمعاناة اختزلها خلف الأحمر بكلمة اصطلاحية واحدة (التحقيق)؟ مع أنْ سيبويه استعمل في نصّه الثاني معنى المصطلح الذي نسبه صاحب المقدمة إلى الكوفيين (الإيجاب) قال:(لتوجب الأفعال لهذه الأسماء).



ومصطلح التحقيق لم يرد في كتاب سيبويه إلا بمعناه اللغويّ أولاً ، ومعنى تحقيق الهمز ثانياً ، وأترك الإجابة لباحثي العربية ممن يتحلون بالموضوعية ويتحرون الحقيقة.

٢. ما لم يُسَمّ فاعله

هذا مصطلح لم يرد عند البصريين الأوائل وعُرف من مصطلحات الكوفة ، قال الفراء:(وقرأها أهل الحجاز «لا يُهْدَى من يُضلُّ» وهو وجه جيّد ؛ لأنَّها في قراءة أُبي «لا هادى لمن أضل الله» و»مَنْ» في الوجهين جَميعاً في موضع رفع ومن قال «يُهْدَى» كانت رَفعاً إذ لم يُسمّ فاعلهَا)(٨٤).

لم ينطق به سيبويه بهذه الكيفية المختصرة التي استعملها زميله خلف إن صحّ له ، قال سيبويه: (... والمفعول الذي لم يتعدّه فعله ولم يتعدَّ إليه فعلُ فاعلٍ فقولك : ضُرِبَ زيدٌ ، ويُضرَبُ عمرو ، فالأسماء المحدّثُ عنها ، والأمثلة دليلة على ما مضى وما لم يَمضِ من المحدَّث به عن الأسماء ، وهو الذهاب والجلوس والضرب)(٨٥).

وأما المبرد فقد استعمله باصطلاح قريب من سيبويه ، قال: (هذا باب المفعول الذي لا يذكر فاعله وهو رفع ، نحو قولك: ضُرِب زيدٌ ، وظُلِم عبدُ الله ، وإنَّما كان رفعاً، وحدّ المفعول أن يكون نصباً ؛ لأنَّك حذفتَ الفاعل)(٨٦).

وأظنُّ أنَّ هذا المفهوم وبهذا التعبير لو كان رائجاً في حلقات البصرة لنقله سيبويه وتابعه عليه المبرّد ، وهذا ينفي قول بعض الباحثين حين عدّ ما في المقدمة نحواً بصرياً خالصا(٨٧).

٣. كان وأخواتها وإنَّ وأخواتها:

هكذا ذكرها صاحب المقدمة وكأنه باحث معاصر حين تناول نواسخ الابتداء ، قال: (إنَّ وأخواتها وهي تنصب الأسماء والنعوت وترفع الأخبار)(٨٨). وقال في كان:(كان وأخواتها وهي ترفع الأسماء والنعوت وتنصب الأخبار)(٨٩).

لم يُعهد الاصطلاح على نواسخ الابتداء (كان وإنّ وأخواتهما) بهذه الكيفية الاصطلاحية المستقرة في القرنين: الثاني والثالث الهجريين ، قال سيبويه في كان وأخواتها:(هذا باب الفعل الذي يتعدى اسم الفاعل الى اسم المفعول ، واسم الفاعل والمفعول فيه لشيء واحد)(٩٠) ، وقال في «إنَّ وأخواتها»:(هذا باب الحروف الخمسة التي تعمل فيما بعدها كعمل الفعل فيما بعده)(٩١) وتابعه المبرد في البابين بالتعبير نفسه(٩٢) ، ولم يستقر المصطلح بعد ، فكيف يعقل الباحث العاقل الاصطلاح عليه بمثل ما ورد في المقدمة التي تُنسب إلى القرن الثاني الهجريّ ؛ لأنَّ القضية قضية مسميات متفق عليها ، فلو وجد سيبويه والمبرّد أسماء محددة لهذه المصطلحات لكانا قد استغنيا بها عن العبارات الطويلة والمعقدة(٩٣).

٤. المدارس النحويّة.

تنبه الأستاذ شعبان عوض العبيديّ إلى قضايا مهمة في كتاب المقدمة حين انتخبها أنموذجاً للكتب الموجودة قبل سيبويه ، ومنها إشارة خلف لو تنزلنا أنْ الكتاب له فعلاً إلى التمذهب النحويّ وتعين المدارس(٩٤) ، قال:(والإغراء هو الذي يسميه الكوفيون الاستيناء ، ويسميه البصريون القطع ،

ويسميه بعض أهل العربية التمام)[٩٥].

ومثل هذا التقسيم والتصريحات لم تُعهد آنذاك ، بل هذه المسميات لم تظهر إلا في نهاية القرن الثالث وما بعد ، والدليل على ذلك أنّ اسم الكوفيين واسم الكوفة لم يرد في كتاب سيبويه إطلاقا إلا في مورد الإشارة إلى القراءات القرآنية ، والقراءات علم قديم اشتهر به الكوفيون أما الإشارة إليه في موارد البحث النحو فلا ، قال سيبويه:(... وهي قراءة أهل الكوفة فيما بلغنا...)[٩٦].

وقد ظهرت إشارة أولى إلى الكوفيين في مورد نحوي عند المبرّد ، قال:

(... نحو قولك: أخوك وأخاك وأخيك ، وأبوك وأباك وأبيك ... وجميع هذه التي يسميها الكوفيون معربة من مكانين)[٩٧].

وأظنُّ أنّ نحويي القرنين الأول والثاني الهجريين قد ماتوا وهم لا يعلمون أنَّهم أصحاب مذاهب نحويّة، وهذه التقسيمات والتسميات جاءت بعدهم ، نعم هم يعلمون أنَّهم أصحاب طريقة معينة في معالجة اللغة واستقرائها ولهم شخصياتهم البحثية ولهم حلقاتهم وطلابهم ، ولكنَّ سيبويه مات وهو لا يعلم أنَّه رأس المدرسة البصرية الكبيرة وإمامها في دراسة العربية، فوجود هكذا مسميات مذهبية في المقدمة المنسوبة إلى خلف ليدلّ دلالة واضحة على أنَّ هذه المقدمة قد كُتبت في القرن الرابع الهجري أو بعده - والله العالم بحقائق الأمور-.

ثانياً: منهج المقدمة في النحو.

فصّلنا القول في منهج كتاب الجمل المنسوب إلى الخليل في المطلب الأول والذي سيلاحظه القارئ أنَّ هناك تشابهاً في بعض الموارد وبعض التساؤلات التي ستُطرح في دراسة منهج المقدمة ، والسبب يعود إلى أنَّ البحث في دراسة منهج الكتابين قد اتخذ كتاب سيبويه مقياساً نتحرى به منهج أيّ مؤلَّف يُراد دراسته ؛ لأنَّه أوّل أثر مُدوّن وصلنا إلينا ، فلا محيصَ من أنْ ننظر فيه جهود الآخرين الذين لحقوه، أو الذين يُدعى أنَّهم سبقوه في التأليف ، ويمكن أنَّ نتحرى منهجها في ضوئه على النحو الآتي:

١. وضع صاحب مقدمة في النحو مقدمةً مقننةً وسبباً للتأليف ، قال: (قال خلفٌ الأحمرُ لما رأيتُ النحويين وأصحاب العربيّة أجمعين قد استعملوا التطويل وكثرة العلل ، وأغفلوا ما يحتاج إليه المتعلِّم المتبلِّغ في النحو من المختصر والطرق العربية والمأخذ الذي يخفُّ على المبتدئ حفظُهُ... فأمعنتُ النظر والفكر في كتابٍ أُولّفه وأجمع فيه الأصول والأدوات والعوامل على أُصول المبتدئين ؛ ليستغني به المتعلّم عن التطويل فعملتُ هذه الأوراق ... فمن قرأها وحفظها وناظر عليها عَلِمَ أُصول النحو كلِّه)[٩٨].

من حقّنا هنا أنْ نطرح تساؤلات عدة حول هذه المقدمة اللطيفة التي أشعرتني وكأنَّها خطبة وضعها مؤلِّفون كلفتهم وزارة التربية لإعداد منهاج اللغة العربية وقواعدها للمرحلة الثانوية:

أ. هل هناك مثيل لهذه الخطبة في القرن الثاني الهجري إذا تنزّلنا مؤقتاً وقلنا: إنَّها لخلف الأحمر؟



الجواب لا توجد مقدمات في القرن الثاني الهجري ، فحسبنا كتاب المقتضب في القرن الثالث الهجريّ وقد خلا منها ، ولم نذكر كتاب سيبويه ؛ لأنَّ هناك رأياً يرى أنَّ سيبويه كانت له عودة إلى كتابه وأدركته المنية ، فلم يضع له عنواناً فضلاً عن مقدمة ، أما مقدمة كتاب العين فهي مقدمة صوتية لا تدخل بما نحن بصدده.

ب. ممّا يُستغرب منه ذكر الدافع إلى التأليف وهذه مرحلة متطوّرة في وضع المؤلفات ، فلما رأى التطويل وكثرة العلل وأغفلوا ما يحتاج إليه المتعلِّم، انتفض الرجل ملبياً تلك الحاجة الملحة من وجهة نظره.

فهناك سؤال يُطرح؟ أين هذا التطويل ؟ وأين كثرة العلل ؟ إذا أخذنا بنظر الاعتبار أنَّ هذه المقدمة أُلّفت قبل كتاب سيبويه بحسب ما رآه باحث معاصر[٩٩]، لا توجد مطولات سبقت كتاب سيبويه ، بل لا توجد مؤلفات بغض النظر عن نوعها ، وإذا تنزّلنا وقلنا: نعم توجد مصنفات سبقته ، فقد ذكرت لنا المصنفات والتراجم الجامع والإكمال لعيسى بن عمر ، وكتاب الجمل المنسوب إلى الخليل ، نقول: إنَّ هذه مختصرات وليست مطولات ، وبذلك يتصاعد مؤشر الشك في غرض التأليف الذي ذكره صاحب المقدمة ومن ثمّ الشّك في كتاب المقدمة نفسه .

ت. عبارة (كثرة العلل) التي وردت في الخطبة لم تعهدها مؤلفات القرن الثاني الهجريّ ، وهذا ما تنبه إليه الأستاذ شعبان عوض العبيديّ ، ولعل أوّل ذكر لهذه الأسلوب قد ورد في طبقات الشعراء لابن سلام ت(٢٣٢هـ) ، وانتقد الدكتور التنوخيّ بأنّه لم يشر إلى ذلك وقد كان فرحاً بإخراج هذا الكتاب إلى النور[١٠٠].

أما عبارة (أصول النحو) فلم أجد - في حدود اطلاعي- من ذكر هذا المركّب بهذا الأسلوب في القرنين الثاني والثالث الهجريين حتى ألّف أبو بكر ابن السراج كتابه الشهير(الأصول في النحو) ، وراج هذا المصطلح عند ابن جني ت(٣٩٢هـ) في كتابه الخصائص ، قال:(... وذلك أنّا لم نر أحداً من علماء البلدين تعرّض لعمل أصول النحو على مذهب أصول الكلام والفقه فأمّا كتاب أصول أبي بكر فلم يلمم فيه بما نحن عليه إلا حرفاً أو حرفين في أوّله...)[١٠١].

وأظنّ أنَّ مثل هذه الإشارات - وقد كثرت - كفيلة بأنْ نطمئن الى عدم تأليف كتاب المقدمة في القرن الثاني الهجريّ.

٢. هل عنوان هذه الكتاب المختصر (مقدمة في النحو) وما شابهه كان مألوفاً في القرن الثاني الهجري ، في الحقيقة لم يكن مألوفاً ، وإنما ظهرت عناوين هذه المختصرات في القرن الثالث الهجريّ واتسعت على نطاق كبير في القرن الرابع الهجري ، ويمكن أنْ نذكر طائفة منها على النحو الآتي:

أ. مختصر في النحو ، ومقدمة في النحو لأبي عمرو الجرميّ ت(٢٢٥هـ).

ب. مدخل إلى النحو ، ومقدمة في النحو لأبي العباس المبرّد.

ت. مختصر في النحو ، والأوسط في النحو لأبي العباس ثعلب ت(٢٩١هـ).

ث. المختصر في النحو لأبي موسى الحامض ت(٣٠٥هـ).

ج. المختصر في النحو لهشام الضرير ت(٣٠٩هـ).

ح. مختصر النحو للزجاج ت(٣١١هـ)

خ. الموجز في النحو لأبي بكر ابن السراج ت(٣١٦هـ)

د. المختصر في النحو لابن شقير .

ذ. التفاحة في النحو للنحاس ت(٣٣٧هـ).

ر. مقدمة في النحو إسماعيل بن حماد الجوهري ت(٣٩٨هـ).

ز. التفاحة في النحو لابن جنك السجزي ت(٣٧٨هـ).

س. مقدمة في النحو لأحمد بن فارس ت(٣٩٥هـ)

والقائمة طويلة جداً في مثل هذا النوع من مختصرات القرن الرابع الهجريّ وحسبنا مؤلفات أبي علي الفارسي ت(٣٧٧هـ) المختصرة التي لم نذكرها في القائمة ، وهذا دليل آخر على انتماء المقدمة المنسوبة الى خلف في القرن الرابع الهجري أو بعده .

٣. جمع صاحب المقدمة المرفوعات في باب واحد (المبتدأ والخبر والفاعل ونائبه واسم كان وخبر إنّ) وجمع المنصوبات في باب واحد وبطريقة تعليمية ميسرة تدلّ على الشعور بصعوبة المادة العلميّة التي دوّن بها العلماء ، وهذه المنهجيّة في جمع المتشابهات لم تُعهد إلا بعد ابن السراج في كتابه (الأصول في النحو).

٤. الأفكار النحويّة والمصطلحات تدلّ على حالة استقرار ، وقد تبيّن لنا ذلك في المسائل المتقدّمة ، في حين وجدنا سيبويه والمبرّد يدوران حول الفكرة محاولين أن يصطلحا عليها وأن يجدا لها مسمى ولكن من دون جدوى في مسائل كثيرة فظلت معقدة على قارئها على عكس العرض المنهجيّ الميسر والمستقر في هذه المقدمة وهي معاصرة لسيبويه ومتقدمة على المبرّد في نسبتها المزعومة.

المبحث الثالث
أثر الانتحال في السيرة النحوية

الانتحال هو أثر سلبي ولا نرجو منه خيراً ، اتضح لنا ممّا تقدّم في المبحثين السابقينِ ما يمكن أنْ يتركه وضع اسم علمٍ ما من الأعلام على مؤلّف لم يكتبه ولاسيما إذا كان هذا العلم أو ذاك من الرعيل الأول المؤسس ، لا أفهم دافعاً وراء ذلك غير العداء للغة القرآن الكريم ، ومحاولة طمس الحقائق وتضليل القرّاء وارباك السيرة العلمية اللغويّة الثابتة التي تضرب في عمق التأريخ العربي والإسلامي تلك السيرة التي شكلت هويتنا وانتماءها الى أمة التنزيل العزيز ، وقد شقّ على أعدائها والمتربصين بها وضوح السيرة ونصاعة التأريخ وفصاحة الألفاظ وبلاغة التراكيب وطلاقة الألسن ، ومهما تعددت أسباب تزييف المؤلّفات يبقى الحقد والحسد هو السبب الأول والقاسم المشترك بين دوافع الانتحال، ويمكن أنْ نعرض لهذا الأثر السيئ وما تَرَكَ من تَرِكة ثقيلة ، قيّض الله خَدَمَةً وقَوَمَةً حملوها كاشفين الحقائق



ومبطلين التزييف ، ولا أرى ذلك إلا مصداقاً لقوله تعالى: ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ ﴾ [الحجر/٩]والله أسأل أنْ أكون أصغر خدامها وأقلهم شأناً.

ويبدو لي أنْ أُضمّن هذا المبحث نتائج الدراسة ؛ لاتفاق محتواه معها ، وعلى النحو الآتي:

١. فِعلُ المنتحلين هذا أربك الحقائق الإبداعية في منهجيات التأليف النحوي وسيرة التدوين وكيفيته ، فقد انبرى طائفة من الأساتذة المتخصصين في منهجيات التأليف إلى رسم الحقائق العلمية في التفكير الممنهج عند النحويين ومسارات الكتابة حتى أصبحت هذه النتائج حقائق وثوابت نطمئن إليها ونحتج بها ، فعمد المنتحلون بعملهم هذا الى زعزعة الثوابت التي لا تنفك عن أفكار المتخصصين ، ولعل أوضح مصاديق تضليل المنهج تلك الإجابة التي حصل عليها الدكتور عبادة عن كيفية التأليف قبل سيبويه فخرج بنتيجة أنَّ منهج جمل الخليل ومقدمة خلف هو حال التأليف قبل الكتاب ، ومن تلك المصاديق أيضاً ما خَلُص إليه باحث معاصر حيال المقدمة المنسوبة لخلف ، إذ عدّها تصنيفاً منهجياً قديماً في النحو يعود إلى بدايات التأليف النحويّ[١٠٢].

أقول: لو كان هذا التصنيف موجوداً قبل سيبويه والمقدمة المنسوبة الى خلف تمثّل بدايات التأليف النحويّ فلِمَ اشتهرت تلك المقولة المنهجية الشهيرة: (ما زال النحو مجنوناً حتى عقله ابن السراج بأصوله؟)[١٠٣]، فلو صحّ وجود كتاب الجمل في النحو وكتاب مقدمة في النحو بتقسيماتهما ومنهجيتهما التي عرضناها فلم يُجن النحو أصلاً ، وإحكام تأليفه وُلد معه ، ولو كان هذا التصنيف المنهجي الذي جمع المرفوعات كلّها في باب واستوفى المنصوبات في آخر والمجرورات في ثالث والمجزومات في رابع وعقدوا قسماً لحروف المعاني ، فلماذا ؟.

أ. لِمَ لمْ يكتب سيبويه كتابه الشهير على منهجية أستاذه الخليل وزميله خلف؟ ولماذا لم يفد منهما كما أفاد من علم شيخه الغزير ؟ ولماذا تركنا مختلفين في منهجه بين راضٍ ومتردد ورافضٍ ؟.

ب. لماذا لم ينتهج المبرّد إمام البصريين في زمانه منهج الخليل وخلف ؟ .

ت. لو كان هذا التصنيف المنهجي مألوفاً مع رعيل الخليل ومن ثمّ خلف فلماذا ظهرت الحاجة إلى التيسير ؛ لأنَّها ميسرة ومبسطة أصلاً مع المؤلّفين الأوائل؟.

ث. لو كان كتاب الجمل المنسوب إلى الخليل والمقدمة الى خلف موجودين فعلاً وقائمينِ بين طلاب العربيّة فلماذا استشعر الجاحظ الصعوبة في طبيعة التأليف وعاتب الأخفش ت(٢١٥ه) على صعوبة مؤلّفاته ولاحتج الجاحظ عليه بالمؤلفات الميسرة التي سبقته.

٢. أمّا الأثر الكبير الذي خلّفه لنا الانتحال في الآثار النحوية فانعدام استقرار المصطلح النحويّ وزمان استعماله ، فضلاً عن تداخل الآراء العلمية ومدى ثباتها ونسبتها إلى أصحابها وتضييع حقّ المبدعين وتدليس الحقائق ولاسيما أنَّ الانتحال والتدليس كان مع أسماء الرعيل الأول في التأليف وهذه القضية تمسّ الأصالة والتبعية ، بل تمس تأريخ امةٍ وتكوينها

الحضاري وفي أهم مقوّم من مقوماتها وهي اللغة ، ولعلّ أوضح ما يدلُّ عليه هذا الأثر هو نسبة بعض المصطلحات النحوية بعد نضوجها واستقرارها في القرن الرابع الهجريّ وإرجائها إلى القرن الثاني الهجري مثل مصطلح النصب بالمشاركة ، ومصطلح الفعل الدائم (فعل الحال).

٣. ومن الآثار الهدّامة لسيرة الدراسات النحوية بفعل الانتحال اضطراب مسيرة التأليف في تيسير العربية، وهو أثر منهجي أيضا ، فلنا تواريخ محددة وأسماء معينة في سيرة التيسير ، نسف لنا الانتحال التأريخ والأسماء وخلط علينا التعسير بالتيسير ، ولعل من مصاديق هذا الأثر عدّ المقدمة المنسوبة لخلف رائدة في تيسير النحو العربيّ ، ولعمري إنْ صحّ ذلك فهو تيسير قبل وجود التعسير!.

٤. هذه المؤلّفات المنتحلة أربكت تاريخ الدرس النحوي وحاولت التشويش والتشكيك في سيرته الثابتة ، والدليل على ذلك إحساس الدكتور قباوة وهو ينظر في كتاب الجمل في النحو بأنّ بنا حاجة إلى دراسة العربية دراسة معمّقة وواعية نراجع بها الجهود اللغوية في القرن الثاني الهجريّ مراجعة علمية دقيقة ؛ لنضع أُسساً راسخة مبنية على الاستيعاب والإحكام ، فبعد أربعمائة عام وألف من البحث والتنقيب والدراسة يحسُّ الدكتور قباوة هذا الإحساس وقد انطوى عليه تزييف المنتحل واقتنع بأنَّه جهد أغفله استقراء العلماء – وهو عالم جليل أكنُّ له الاحترام -.

٥. لم يكتفِ الانتحال بتزييف الحقائق فحسب ، بل تعدى إلى أبعد من ذلك فشكك في نزاهة سيبويه وطعنه بطريقة مباشرة أو غير مباشرة ، ومن مظاهره:

أ. عدم ثقته فيما سمعه من شيخه الخليل ، فهو لم ينقل كلّ آرائه التي سمعها فهناك مسائل وردت في كتاب الجمل لم نجد لها صدى في كتابه ، ولم يأتِ عليها.

ب. لم يذكر لنا أنَّ أستاذه الخليل ألّف كتاباً في النحو ، ولم يذكر أنَّ زميله خلف ألّف مقدمة نحويّة.

ت. لو صحّ كتاب الجمل للخليل بما فيه من آراء متميزة ، فبذلك يكون سيبويه انتقائياً ومزاجياً في الوقت نفسه في نقل آراء شيخه الخليل فنقل بعضها ولم يستحسن نقل الأُخر ، أو كان في نفسه شيء آخر.

وفي حقيقة الأمر فإنَّ سيبويه أسمى من أنْ يُطعن أو أنْ يُشكك في نزاهته فقد نقل عن الخليل أكثر من (٥٢٢) موضعاً بحسب إحصائية الأستاذ علي النجدي ناصف[١٠٤]، وأظنُّ أنَّ مَن ينقل هذا العدد الكبير من الآراء يمتنع عن نقل بعض آرائه فضلاً عن أنَّ سيبويه ألّف كتابه ليحفظ علم الخليل فالحقيقة لم يؤلّف الخليل ولا خلف كتاباً في النحو.

٦. يبدو لي أن المنتحلينِ - غفر الله لهما- وربّما هو منتحل واحد لو نشرا الكتابين باسميهما لكانا اليوم من النحويين المتقدمين أو المتأخرين الذين نشير إليهم بالفضل والتأليف مهما كان الزمان والمكان اللذين ينتميان إليه ولاسيما أن الكتابين فيهما منهجية رائعة وأفكار متميزة .

٧. كان حري بالأستاذين الفاضلين: فخر الدين قباوة الذي حقّق كتاب الجمل وعز الدين التنوخي الذي



حقّق المقدمة أن لا ينجرا فيما وقعا فيه حين حققا الكتابين ونشراهما ؛ لأنهما من دون أن يشعرا فقد شاركا في التشكيك في نزاهة سيبويه أولا وأربكا سيرة الدرس النحوي ثانياً بعد أنْ كانت النية خدمة العربيّة.

٨. يبدو لي أَّن البحث عن مؤلفي الكتابين واجب على أهل التخصص اليوم ، وإن تعذر ذلك فطمسهما أنفع للعربية من نشرهما لخطورتهما الجسيمة فيما تقدّم كلّه.

وأخيراً أقول: إنْ كنت قد وُفقت فهو منه تعالى وإن كنت قد أخفقت فهو من نفسي وإنْ كنت قد ظلمتُ أحداً فأرجو العفو والصفح فهو البحث العلميّ وحبّ العربيّة لا غير ، والله وراء القصد.



الهوامش

١ - ينظر: كتاب الجمل في النحو ، مقدمة المحقق ، د. فخر الدين قباوة:٨.

٢ - نفسه:٥.

٣ - نفسه: ينظر: كتاب الجمل في النحو ، مقدمة المحقق:١٤.

٤ - ينظر: تأريخ العلماء النحويين من البصريين والكوفيين:٤٨-٤٩.

٥ - ينظر: معجم الأدباء:٧٤/١١.

٦ - ينظر: الوافي بالوفيات:٣٤٩/٦.

٧ - ينظر: بغية الوعاة:٣٠٢/١.

٨ - ينظر: الذريعة:٤٩/١.

٩ - ينظر: كتاب الجمل في النحو ، مقدمة المحقق :٨-١٤.

١٠ - نفسه:١٢.

١١ - ينظر: كتاب الجمل في النحو ، مقدمة المحقق:١٩.

١٢ - نفسه :١٨.

١٣ - ينظر: المحلى ، مقدمة المحقق ، د.فائز فارس:٣١-٣٢.

١٤ - كتاب الجمل في النحو:٢٨٨.

١٥ - نفسه:١٥٦.

١٦ - نفسه:١٨١.

١٧ - نفسه:١١٤-١١٥.

١٨ - كتاب الجمل في النحو:١٦٣.

١٩ - ينظر: كتاب الجمل في النحو المنسوب إلى الخليل دراسة تحليلية :٢٢.

٢٠ - ينظر: طبقات النحويين واللغويين:٥٧ وأنباه الرواة:٣٤٦/١..

٢١ - ينظر: المزهر:٦٤/١.

٢٢ - مسائل خلافية بين الخليل وسيبويه ، د.فخر صالح قدارة:٢٢.

٢٣ - كتاب الجمل في النحو:٣٣.

٢٤ - ينظر: المحلى ، مقدمة المحقق:٣١.

٢٥ - ينظر: الأعلام ، الزركلي:٣١٤/٢.

٢٦ - ينظر: المحلى ، مقدمة المحقق:٣١.

٢٧ - ينظر: أسرار العربية ، أبو البركات الأنباري :٤٨/١ والإنصاف في مسائل الخلاف:



١/٣٢و٢/٥٥٢.

٢٨ - ينظر: نفسه:٣٢.

٢٩ - ينظر: مقدمة في النحو ، المنسوبة إلى خلف الأحمر ، مقدمة المحقق ، د.عز الدين التنوخيّ:٤.

٣٠ - ينظر: النحو العربي ومناهج التأليف والتحليل ، شعبان عوض محمد العبيديّ :١١١.

٣١ - ينظر: مقدمة في النحو ، مقدمة المحقق :٤.

٣٢ - نفسه:٥.

٣٣ - نفسه:٥.

٣٤ - نفسه:٥.

٣٥ - مقدمة في النحو ، مقدمة المحقق:٦.

٣٦ - كتاب الجمل في النحو ، مقدمة المحقق:١٩.

٣٧ - نفسه:١٥.

٣٨ - نفسه:٢٠.

٣٩ - ينظر: مقدمة في النحو ، مقدمة المحقق:١٥-١٦.

٤٠ - ينظر: مقدمة في النحو ، مقدمة المحقق:١٦-١٧.

٤١ - نفسه:١٧.

٤٢ - نفسه١٨.

٤٣ - ينظر: مقدمة في النحو ، مقدمة المحقق:٢١.

٤٤ - نفسه:٢٣.

٤٥ - الجمل في النحو:١٠٥-١٠٦.

٤٦ - الكتاب:١/٨٠-٨١.

٤٧ - نفسه:١/١٣٧.

٤٨ - المفصّل:٤٨.

٤٩ - شرح جمل الزجّاجي ، ابن عصفور : ١ / ٣٦١ والمقرِّب :١٣٠.

٥٠ - مجاز القرآن:١/٢١٣.

٥١ - ينظر:كتاب الجمل في النحو ، دراسة تحليلية:١١٧.

٥٢ - كتاب الجمل ، الزجاجيّ:١٣٣.

٥٣ - كتاب الجمل في النحو:٨٧.

٥٤ - الكتاب: ٣٣٨/١.

٥٥ - كتاب الجمل في النحو ، دراسة تحليلية: ٨٧.

٥٦ - ينظر: الجمل في النحو: ٤٥-٤٦.

٥٧ - ينظر: الكتاب: ١٦٩/٢، ١٥٩، ١٧٦ ، ١٨١.

٥٨ - نفسه: ٢٠٩/١، ٤١٧ .

٥٩ - ينظر: المقتضب: ٣٣/٣، ٣٢، ٣٤، ٣٥، ٣٧.

٦٠ - ينظر: الأصول في النحو: ٥٤/١ ، ١٣٤ ، ٢٠٠ ، ٢٢٣.

٦١ - نفسه: ٥٤/١.

٦٢ - ينظر: كتاب الجمل في النحو ، دراسة تحليلية: ٨٦.

٦٣ - كتاب الجمل في النحو: ١١٥.

٦٤ - نفسه: ٢٤٩.

٦٥ - معاني القرآن: ١٤٦/٣.

٦٦ - كتاب الجمل في النحو ، دراسة تحليلية: ٩٨.

٦٧ - نفسه: ٩٨.

٦٨ - ينظر: النحو العربي ومناهج التأليف والتحليل : ٢٩٧.

٦٩ - ينظر: نحو سيبويه في كتب النحاة ، أطروحة دكتوراه ، في الجامعة المستنصريّة ، مازن عبد الرسول سلمان الزيديّ: ٦٢-٦٣.

٧٠ - ينظر: كشف الظنون: ٢٨١/٢

٧١ - ينظر: سيبويه إمام النحاة ، علي النجدي ناصف: ١٧٨.

٧٢ - ينظر: سيبويه إمام النحاة: ١٨٤.

٧٣ - ينظر: كتاب الجمل في النحو المنسوب إلى الخليل دراسة تحليلية: ٧-٩.

٧٤ - ينظر: كتاب الجمل في النحو ، مقدمة المحقق: ٧.

٧٥ - ينظر: النحو العربي ومناهج التأليف والتحليل: ٢٩٨.

٧٦ - ينظر: طبقات النحويين واللغويين : ٣١.

٧٧ - ينظر: تاريخ النحو العربي ، د. علي أبو المكارم: ١١٠.

٧٨ - ينظر: كشف الظنون: ٤٥٣/٢.

٧٩ - ينظر: المؤلفات التي أحصاها الدكتور هادي عطية مطر الهلاليّ في كتابه نشأة دراسة حروف



المعاني:٧٥-٩٤.

٨٠ - ينظر: مقدمة في النحو:٨٠.

٨١ - نفسه ، هامش المحقق:٨٠.

٨٢ - الكتاب:٣١٠/٢.

٨٣ - نفسه:٣١٠/٢.

٨٤ - معاني القرآن:٩٩/٢.

٨٥ - الكتاب: ١/ ٣٣-٣٤

٨٦ - المقتضب:٥٠/٤ ، وينظر: المصطلح النحوي ، د. عوض حمد القوزي:١٤٤ والنحو العربي ومناهج التأليف والتحليل:١٠٨.

٨٧ - ينظر: خلف الأحمر وجهوده في اللغة والنحو:١٠٩.

٨٨ - مقدمة في النحو:٦٢.

٨٩ - نفسه:٦٤.

٩٠ - الكتاب:٤٥/١.

٩١ - نفسه:١٣١/١.

٩٢ - ينظر: المقتضب:٩٦/٣ و ٨٦/٤، ١٠٧.

٩٣ - ينظر: النحو العربي ومناهج التأليف:١١٠.

٩٤ - نفسه:١١٠.

٩٥ - مقدمة في النحو:٥٣.

٩٦ - الكتاب:٤٧٧/٤ ويُنظر: مواضع أُخر من الكتاب: ٣٩٩/٢ و٥٤/٣ .

٩٧ - المقتضب:١٥٥/٢.

٩٨ - مقدمة في النحو:٣٣-٣٤.

٩٩ - ينظر: خلف الأحمر وجهوده في اللغة والنحو:١٠٩.

١٠٠- ينظر:النحو العربي ومناهج التأليف:١٠٦-١٠٧.

١٠١- ١/ ٢ .

١٠٢- ينظر: خلف الأحمر وجهوده في اللغة والنحو:١١١.

١٠٣- ينظر: معجم الأدباء ، ياقوت الحموي: وأبجد العلوم الوشي المرقوم في بيان أحوال العلوم ، صديق ابن حسن القنوجي:٤٣/٣ والأعلام ، الزركلي:١٣٦/٦.

١٠٤- ينظر: سيبويه إمام النحاة:٩٣.



المصادر والمراجع

- القرآن الكريم.

١- أبجد العلوم الوشي المرقوم في بيان أحوال العلوم ، صديق بن حسن القنوجي ، تح :عبد الجبار زكار ، دار الكتب العلمية ، بيروت ١٩٧٨م.

٢- أسرار العربية ، أبو البركات الانباري ، تح : د. فخر صالح قدّارة ، ط١ ، دار الجيل ، بيروت ، ١٤١٥هـ-١٩٩٥م .

٣- الأصول في النحو ، أبو بكر بن السراج ، تح :د.عبد الحسين الفتلي ، ط٢ ، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م .

٤- الأعلام ، خير الدين الزركلي ، ط١ ، دار العلم للملايين ، بيروت ١٣٩٦هـ ١٩٧٦م.

٥- إنباه الرواة على أنباه النحاة ، القفطي ، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار الكتب المصرية ، القاهرة ، ١٩٥٥م .

٦- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين ، أبو البركات الانباري ، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد ، ط٤ ، دار إحياء التراث العربي ، ١٣٨٠هـ-١٩٦١م .

٧- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة ، جلال الدين السيوطي ، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم ، المكتبة العصرية ، بيروت صيدا .

٨- خلف الأحمر وجهوده في اللغة والنحو ، د.حيدر كريم الجماليّ ، ٢٠١٠م.

٩- الذريعة الى تصانيف الشيعة ، آغا بزرك الطهراني ، ط٣ ، دار الأضواء بيروت.

١٠- سيبويه إمام النحاة ، علي النجدي ناصف ، مكتبة نهضة مصر بالفجالة .

١١- شرح جمل الزجاجي ، ابن عصور الاشبيلي ، تح: د. صاحب جعفر أبو جناح ، ١٩٨٠م.

١٢- طبقات النحويين واللغويين ، أبو بكر الزبيدي ، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار المعارف ، مصر ، ١٩٧٣م .

١٣- كتاب الجمل في النحو ، الخليل بن أحمد الفراهيدي ، تح: د. فخر الدين قباوة ، مؤسسة الرسالة ، ط١ ١٩٨٥م.

١٤- كتاب الجمل في النحو المنسوب إلى الخليل دراسة تحليلية ، د. محمد إبراهيم عبادة ، منشأة المعارف الإسكندرية.

١٥- الكتاب ، سيبويه ، تح: عبد السلام هارون ، مكتبة الخانجي ، ط٣ القاهرة ، ١٩٨٨م.

١٦- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون ، مصطفى بن عبد الله القسطنطيني الرومي الحنفي ، دار الكتب العلمية - بيروت ١٤١٣هـ – ١٩٩٢م.

١٧- مجاز القرآن ، أبو عبيد معمر بن المثنى ، تح: فؤاد سزكين ، ط١ الخانجي بمصر ١٩٥٤م.

١٨- المحلى وجوه النصب ، أبو بكر ابن شقير ، تح ، د.فائز فارس ، ط١ مؤسسة الرسالة ١٩٨٧م.

١٩- مسائل خلافية بين الخليل وسيبويه ، د. فخر صالح سليمان قدّارة ، ط١ ، دار الأمل للنشر ، إربد الأردن ، ١٤١٠هـ-١٩٩٠م .

٢٠- المصطلح النحوي نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري ، عوض حمد القوزي ، شركة الطباعة العربية السعودية المحدودة ، الرياض ١٤٠١هـ-١٩٨١م.



٢١- المفصل في علم العربية ، جار الله الزمخشري ، تح : محمد محيي الدين عبد الحميد ، مطبعة حجازي ، القاهرة .

٢٢- المقتضب ، للمبرد ، تح: محمد عبد الخالق عضيمة ، القاهرة ، ١٤١٥هـ-١٩٩٤م.

٢٣- مقدمة في النحو ، خلف الأحمر ، تح: د. عزالدين التنوخيّ ، دمشق ١٩٦١م.

٢٤- المقرب ، لابن عصفور ، تح: د. احمد عبد الستار الجواري ، ود. عبد الله الجبوري ، مطبعة العاني ، بغداد ، ١٩٨٦م .

٢٥- معاني القرآن ، أبو زكريا الفراء ، تح ج١ محمد علي النجار ، واحمد يوسف نجاتي ج٢ الأستاذ محمد علي النجار ج٣ د.عبد الفتاح إسماعيل شلبي و الأستاذ علي النجدي ناصف ، ط٣ ، عالم الكتب ، بيروت ، ١٤٠٣ه - ١٩٨٣ م .

٢٦- معجم الأدباء ، ياقوت الحموي (ت٦٢٦هـ) ، دار المأمون، القاهرة ، ١٩٣٦م.

٢٧- نحو سيبويه في كتب النحاة ، مازن عبد الرسول سلمان ، أطروحة دكتوراه في الجامعة المستنصريّة ٢٠٠٦م.

٢٨- النحو العربي ومناهج التأليف والتحليل ، شعبان عوض محمد العبيدي ، منشورات جامعة قار يونس ، بنغازي ، ١٩٨٩م .

٢٩- نشأة دراسة حروف المعاني ، د. هادي عطية مطر الهلاليّ وزارة الثقافة والإعلام العراقية ، دار الشؤون الثقافية ١٩٨٥م.

٣٠- الوافي بالوفيات ، صلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي ، تح: أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى ، دار إحياء التراث بيروت - ١٤٢٠هـ- ٢٠٠٠م.

